التغيرات المناخية
وأثرها على الجريمة

الدكتور/ رزق سعد
أستاذ القانون الجنائي المساعد
كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

صدق الله العظيم

سورة النمل – من الآية ١٩ .

(ISSN: 2356 - 9492)

المستخلص

يتأثر ملايين البشر والكائنات بالآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ, وهو ما يدعو لدراسة هذه الظاهرة من كافة جوانبها لمعالجتها والتصدي لآثارها, ومن الآثار الواقعية لظاهرة تغير المناخ تأثيرها على الجوانب الاجتماعية والنفسية داخل المجتمع, وهو ما ينعكس بشكل سلبي على معدلات الجريمة وحقوق الإنسان.

وتتعاظم خطورة هذه الظاهرة بالنظر إلى استحالة التنبؤ بمستقبلها وكشف جميع الآثار المترتبة عليها, يضاف إلى ذلك صعوبة تحديد درجة تطورها أو ملاحقتها, وتنعكس آثار ظاهرة التغير المناخي بشكل غير مباشر على جميع حقوق الإنسان, فتهدد الحقوق الأساسية للإنسان كالحق في الحياة والحق في الصحة, كما تهدد الحقوق الإقتصادية كالحق في التنمية .ولا تعتبر الظاهرة الإجرامية بمعزل عن الآثار السلبية لتغير المناخ, إذ ثبت من أبحاث علم الإجرام التأثير غير المباشر لهذه الظاهرة على معدل ونوع الجريمة؛ وقد حاولت من خلال هذ الدراسة إلقاء الضوء على مفهوم التغير المناخي وبيان أثره على الظاهرة الإجرامية من ناحية, وعلى حقوق الإنسان من ناحية أخري.

الكلمات المفتاحية:

التغير المناخي – الظاهرة الإجرامية – الحياد المناخي– حقوق الإنسان – الاحتباس الحراري.

التغيرات المناخية وأثرها على الجريمة

أ.م. د. رزق سعد علي

مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية

Abstract:

Millions of people and living organisms are affected by the negative effects of the climate change phenomenon, which leads for studying this phenomenon in all its aspects in order to process it and address its effects.

The danger of this phenomenon is exacerbated by the impossibility of predicting its future and revealing all its implications. In addition, the difficulty of determining the degree of its development or tracking it. The effects of climate change are indirectly reflected on all human rights. It threatens basic human rights, such as the right in life and the right of health, as well as economic rights, such as the right to development.

The criminal phenomenon is not considered isolated from the negative effects of climate change. Criminology researches have proven the indirect effect of this phenomenon on the rate and type of crime. Through this study, I have tried to shed light on the concept of climate change and its impact on human rights, on the other hand, the impact on the criminal phenomenon.

Keywords:

Climate Change – Criminal Phenomenon – Climate Neutrality – Human Rights – Global Warming

(ISSN: 2356 - 9492)

أولا: التعريف بالموضوع:

بحلول أكتوبر عام ٢٠١٨ أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقريراً خاصاً عن تأثير الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية, وقد توصلت الهيئة إلى أن الحد من الاحترار العالمي إلى هذه الدرجة سيتطلب تغييرات سريعة وبعيدة المدى وغير مسبوقة في جميع جوانب المجتمع, وقد سلَطَ التقرير الضوء على عدد من تأثيرات تغير المناخ التي يمكن تجنبها عن طريق الحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض إلى ١,٥ درجة مئوية مقارنة ب ٢ درجة مئوية أو أكثر؛ وأشار التقرير إلى أنه بحلول عام ٢١٠٠ سيكون ارتفاع سطح البحر العالمي أقل بمقدار ١٠ سم, وتشير الهيئة في تقريرها إلى احتمال وجود محيط في القطب الشمالي خالي من الجليد البحري في الصيف, كما تشير إلى تأثر الشعاب المرجانية بارتفاع درجات الحرارة, وانتهت الهيئة في تقريرها إلى أنه يجب أن تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٤٥% عن مستويات عام ٢٠١٠ بحلول عام ٢٠٣٠( )[١].

وقد أصبحت قضية التغير المناخي هي أهم قضية بيئية واجتماعية وسياسية في عصرنا الحالي, محلياً وعالمياً( ), وتؤكد الأعمال الدوليّة ذات الصلة أن هذه القضية ذات طبيعة بشرية بشكل أساسي, ومؤدى ذلك: أن الأنشطة البشرية تسهم بشكل كبير جداً في خلق هذه الإشكالية, وذلك من خلال تأثير الاحتباس الحراري الذي يسببه النشاط البشري, والذي يتحقق من خلال أنشطة ضارة بالبيئة, مثل: إزالة الغابات واستخدام الوقود الحفري (النفط والفحم والغاز السائل), فضلاً عن الانبعاثات الحرارية الضارة الناجمة عن أنشطة الإنسان في المجالات الصناعية والتجارية المختلفة, والتي تؤدي بشكل أو بآخر إلى تعديل بنية وطبيعة

---

١) **تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ, منشورات الأمم المتحدة**, متاح على الموقع الالكتروني : www.un.org.

٢) **الدكتورة/ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى: الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية.** مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد الثالث, يوليو ٢٠١٩, ص ١٤٩. متاح على الموقع: www.jocu.journals.ekb.eg

النظام المناخي الذي نعيش فيه([١]).

ويتأثر ملايين البشر والكائنات الحية بالآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي تأثراً شديداً, وتؤكد المنظمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(GIEC)( ) في تقاريرها أنه إذا استمرت درجات حرارة الأرض في الارتفاع, فقد تصبح العواقب الناتجة عنه غير محتملة بالنسبة للبشر, ولن تكون نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية فقط في خطر, وإنما سيكون البقاء على قيد الحياة بالنسبة للكثيرين مهدداً([٣]).

ويعتبر تغير المناخ بلاشك ظاهرة معقدة( )Un phénomène complexe, يمكن النظر إليها من زوايا متعددة والتعامل معها بطرق مختلفة, لكن من المؤكد أن العلم لم يعد في المرحلة التي يتساءل فيها عما إذا كان تغير المناخ حقيقياً, أو أنه عمل طبيعي من فعل الإنسان؟, فمنذ عصر الثورة الصناعية كان هناك ارتفاع غير مسبوق في درجات حرارة النظام المناخي وكانت الأنشطة البشرية هي المسبب الرئيسي لذلك([٥]).

---

١) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois: Une exploration de la responsabilité environnementale des citoyens sous la perspective de la criminologie verte,** Ecole de criminologie, Université de Montréal, Aout 2017, p.2 .

٢) Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat Rapport 2014.

٣) وهي منظمة علمية دولية ناتجة عن شراكة بين منظمتين من منظمات الأمم المتحدة هما: برنامج الأمم المتحدة لتغير المناخ (United Nations Environment Program – UNEP), ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية (World –WMO Meteorological Organisation), وتهدف هذه المنظمة إلى تزويد العالم برؤية علمية واضحة للحالة الراهنة فيما يتعلق بتغير المناخ وتأثيره المحتمل على البيئة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية, وذلك بغية إطلاع صانعي القرار والسياسات على الوضع الراهن للتغيرات المناخية.

٤) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op. Cit, p٦

٥) تجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٧ كان قد شهد حصول نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق "آل جور جونيور" والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)على جائزة نوبل للسلام مناصفة, وذلك لما بذلوه من جهود في بناء ونشر المزيد

(ISSN: 2356 - 9492)

وتتعاظم خطورة ظاهرة تغير المناخ بشكل خاص بالنظر إلى استحالة التنبؤ بمستقبلها, وكشف جميع الآثار المادية المترتبة عليها, يضاف إلى ذلك صعوبة تحديد درجة تطورها أو ملاحقتها, إذ لا يمكن معرفة حدود هذه الظاهرة, وبالتالي فإنها تؤثر بدرجات متفاوتة على كوكب الأرض بأسره, ومع ذلك يمكن اكتشاف بعض التأثيرات الناجمة عن هذه الظاهرة على البيئة بسهولة, مثل ارتفاع سطح البحر بسبب ذوبان الكتل الجليدية, وزيادة درجات البرودة الشديدة في بعض المناطق, وزيادة درجات الحرارة القصوى في مناطق أخرى, وزيادة نوبات هطول الأمطار, ويحذر المتخصصون في مجال المناخ من عواقب خطيرة وواسعة النطاق على السكان والنظم البيئية جراء تغير المناخ.

وتنعكس آثار ظاهرة تغير المناخ بشكل غير مباشر على جميع حقوق الإنسان, إذ تهدد الحقوق الأساسية للإنسان كالحق في الحياة والحق في الصحة, كما تهدد الحقوق الاقتصادية كالحق في التنمية والحق في الدخل, وتؤثر على الحقوق الاجتماعية كالحق في السكن اللائق وغيرها من الحقوق, ويأتي تأثير هذه الظاهرة على حقوق الإنسان بصفة أساسية بالنظر إلى أنها تهدد حق البشر في نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي يتمتع فيه الأفراد بحقوقهم وحرياتهم بشكل ملائم.

ويترتب على ذلك آثار خطيرة على كافة المستويات, إذ يترتب على التأثير السلبي على حقوق الإنسان تزايد حدة الصراع بين الدولة والأفراد, بما قد ينعكس على معدل الجريمة التي تقع اعتداءً على المصالح العامة, كجرائم الإرهاب وجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير... الخ؛ كما قد يؤدي التأثير السلبي على حقوق الإنسان إلى تضاعف المنافسة بين الأفراد للحصول على الموارد,

---

من المعرفة حول تغير المناخ الذي يحدث نتيجة صنع الإنسان, فضلا عن إرساء ونشر أسس التدابير اللازمة لمواجهة التغير المناخي", وعقب فوزه بالجائزة عبر آل جور عن خطر أزمة المناخ بقوله " إنها تهديد حقيقي وصاعد ووشيك وعالمي, وأن الأرض بها حمى متصاعدة , ولن تشفى من تلقاء نفسها, هناك شيء أساسي خاطئ, نحن مخطئون وعلينا تصحيحه" منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة الأمم المتحدة : https://www.un.org

مما قد يدفع البعض لارتكاب الجرائم لأجل تحقيق أقصى منفعة ممكنة, وهو ما يقود إلى زيادة معدلات الجرائم ضد الأشخاص والأموال, كجرائم القتل والضرب والاغتصاب, وجرائم السرقة والنصب والاستيلاء على أموال الغير.

ويضيف البعض أن أزمة تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة تتعلق بالجريمة, إذ من الممكن أن يكون هو المحرك الرئيسي للجريمة, ووفقاً لذلك فإن عواقب تغير المناخ ستزيد من مصادر التوتر, كما يقلل من السيطرة الاجتماعية وتضعف مصادر الدعم الاجتماعي بطريقة تفضي إلى الفرص الإجرامية, بما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الجريمة( ).

ثانياً: أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية دراسة موضوع التغيرات المناخية وأثرها على الجريمة في حداثة الموضوع, باعتباره الحدث الأهم في عصرنا, وتتعزز تلك الأهمية بالنظر إلى خطورة القضية محل البحث وتأثيراتها المترامية على كافة الأصعدة, وتظهر أهميته كذلك بالنظر إلى جمعه بين اهتمام عالمي وعلم اجتماعي هام – هو علم الإجرام, علاوة على تعلق الموضوع بقضية حقوق الإنسان والصحة العامة والمستقبل, وكذلك اهتمامه بالجوانب البيئية لقضية معاصرة.

كما تبدو هذه الأهمية بالنظر إلى خلو المكتبة العربية من كتابات بصدد أثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان, ومدى انعكاس هذه الظاهرة على الإجرام بصفة عامة, وعلى ذلك فإننا نعتبر دراسة هذا الموضوع بمثابة لبنة في البناء العلمي القانوني يمكن للباحثين أن يتطرقوا لاستكمال دراسته فيما بعد, وهو ما يمكن اعتباره تأسيساً لما يسمى بعلم الإجرام البيئي, أو علم الإجرام الأخضر.

وتتعاظم أهمية الدراسة بالنظر إلى اضطلاعها بتسليط الضوء على جانب عملي هام يتعلق بالوقوف على حقيقة بعض المفاهيم المستحدثة والمصطلحات الجديدة, كالاقتصاد الأخضر

---

١)**Agnew, R: Dire forecast: A theoritical model of the impact of climate change from acriminological perspective.** Theoritical criminology,2011, vol.16 (1), p.21-42.

(ISSN: 2356 - 9492)

وتغير المناخ والتنوع البيولوجي والتي تشير جميعها إلى تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية وضمان استدامتها لهم, علاوة على الوقوف على العلاقة بين التغير المناخي والجريمة, وتنطلق الدراسة من محور هام, وهو مدى تأثير ظاهرة التغير المناخي على حقوق الإنسان باعتباره المجال الخصب لانتشار الجريمة وزيادة معدلاتها.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تتضح اشكالية الدراسة في محاولة الوقوف على العلاقة بين التغيرات المناخية كظاهرة عالمية وبين معدل الجريمة, ومدى التأثير الذي يخلفه هذا التغير, بما يحقق لفت الانتباه إلى خطورة هذه الظاهرة, وما يترتب على ذلك من ضرورة دراستها وايجاد الوسائل الملائمة للحد منها, ويأتي على رأسها : التضامن الدولي والتعاون المشترك للحد من آثار هذه الظاهرة الخطيرة( )[١], فضلاً عن التوجيه إلى ضرورة الحد من الأسباب المؤدية إلى تفاقم الظاهرة, والتي من أهمها اتباع سياسات الترشيد البيئي وتطبيق قوانين حماية البيئة( )[٢].

علاوة على ذلك, تسعى الدراسة إلىإثراء الثقافة العامةلدى الأفراد حول ظاهرة تغير المناخ ودورها في تهيئة البيئة لانتشار الجريمة, كما تهدف إلى العمل على نشر الوعي البيئي للمؤسسات والأفراد, وتوجيهها نحو الحفاظ على البيئة والمناخ, بصفة خاصة في ظل وجود اشكالية بيئية تتعلق باعتبار العديد من الأنشطة الضارة بالبيئة, والتي ترتكب بواسطة الأفراد والشركات أو المؤسسات **مجرد أعمال عادية**, وهو ما يخلق نوع من التناقض بين خطورة الظاهرة وعدم الاكتراث

---

١) تؤكد بعض الدراسات في مجال تغير المناخ إلى ضرورة اتخاذ الدول تعهدات ملزمة, باعتبارها جزءاً من ائتلاف دولي, بدلاً من الالتزامات الفردية, وذلك بغرض الحفاظ على الطابع الإلزامي لمواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي.**الأستاذة/ هبة الله أحمد سيد سليمان والأستاذ/ حسام الدين محمد عبد القادر أحمد: تأثير الانفتاح التجاري على انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة والصين ومصر**, المجلة العربية للإدارة, مجلد ٤٠, العدد١ أ, مارس ٢٠٢٠, ص ٦٧- ٨٨

٢) أشارت بعض الدراسات في مجال التغير المناخي إلى التأكيد على تفعيل وتطبيق الإجراءات القانونية لحماية المحميات الطبيعية والبحرية والبرية, وإنشاء نظام محصر انبعاثات وطني لغازات الاحتباس الحراري من مختلف مصادرها, وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة.**الدكتورة/ هبة الله أحمد مختار طه: أثر التغيرات المناخية على النشاط السياحي في مصر. دراسة لدور المؤسسات الرسمية**, Journal of Tourism, Hotels and Heritage, Vol .2, No .1, 2021.

بها, سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشركات والأفراد.

رابعاً: منهج وخطة الدراسة:

من خلال المنهج الوصفي التحليلي نحاول أن نلقى الضوء على ماهية التغيرات المناخية محل البحث, وأثرها على حقوق الإنسان باعتبار أن التأثير السلبي على حقوق الإنسان يستتبع انتشار الجريمة من ناحية أولى, ومن ناحية ثانية نحاول إلقاء الضوء على أثر هذه التغيرات المناخية على السلوك الإجرامي.

وبعد هذه المقدمة العامة, ومن خلال ما انتهت إليه من خطورة ظاهرة التغير المناخي وأثرها على مناحي الحياة, فقد رأينا تقسيم تناول الموضوع إلى مبحثين, نعكف في أولهما على بيان **مفهوم التغير المناخي وتأثيره على حقوق الإنسان**؛ باعتباره مقدمة منطقية لدراسة تأثير التغير المناخي على الجريمة, وفي المبحث الثاني نسلط الضوء على **أثر التغير المناخي على الجريمة**.

والله نسأل التوفيق والرشاد إنه على كل شيء قدير

المبحث الأول

التغير المناخي (مفهومه – تطوره)

تمهيد

(ISSN: 2356 - 9492)

تشير الدراسات الصادرة عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية إلى ارتفاع في متوسط درجات الحرارة على الأرض بنحو ٤ درجات مئوية بحلول عام ٢٠٦٠م, ومن المحتمل أن يؤدي هذا الارتفاع إلى تهديد استقرار العالم من خلال التأثير المتوقع على مصادر الغذاء والماء والطاقة أيضاً, وذلك في أجزاء كبيرة من العالم.

وتؤكد هذه الدراسات وغيرها على خطورة ظاهرة التغير المناخي على كافة الكائنات الحية التي تعيش على الأرض, وتدلل بعض الدراسات على تأثر الدول الفقيرة بظاهرة تغير المناخ أكثر من الدول الغنية أو المتقدمة, على الرغم من انخفاض نسبة مساهمتها في الانبعاثات التي تؤدي إلى التغير المناخي, ومرجع ذلك إلى هشاشة اقتصاديات هذه الدول في مواجهة تداعيات أزمة التغيرات المناخية, وصعوبات وتحديات التكيف معها( )[١].

وتطرح أزمة تغير المناخ عدة تساؤلات تتعلق بمفهوم المناخ, وهل يتطابق مع مفهوم الطقس؟, وما هي الآثار المترتبة على تغير المناخ؟, علاوة على إلقاء الضوء على تاريخ هذه الظاهرة والجهود المبذولة في هذا الإطار, كما نخصص مطلباً لإلقاء الضوء على تعامل الحكومة المصرية مع قضية تغير المناخ,وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ والآثار المترتبة عليه.

المطلب الثاني: تطور ظاهرة التغير المناخي.

المطلب الثالث: التغيرات المناخية وآثارها على مصر.

المطلب الأول

مفهوم تغير المناخ والآثار المترتبة عليه

يقتضي بيان مفهوم التغير المناخي التعرض بداية لمفهوم المناخ, وهل يرادف مفهومه مفهوم الطقس؟, ثم يلي ذلك الوقوف على مفهوم التغير المناخي والعوامل المؤثرة فيه,

---

١) الدكتور/ محمود محمد فواز , والدكتور/ سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان: دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر, المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي, عدد يونية ٢٠١٥ ص ١, متاح على الموقع الالكتروني:www.researchgate.net/publication/283516139

وأخيراً نحاول إلقاء الضوء على الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

أولا: مفهوم الطقس والمناخ:

يقصد بالطقس: وصف الأحوال الجوية اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية للمكان, وهو يشتمل عادة على بيان بأحوال وقياسات الظروف الجوية من درجة الحرارة والضغط الجوي والرطوبة النسبية ومعدلات هطول الأمطار وتراكم السحب وسرعة الرياح,,, الخ( )[1]؛ بينما يعرف المناخ عادة بأنه " الطقس المعتاد" في مكان ما خلال فترة زمنية معينة تتراوح بين عدة أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين, وتعتبر الفترة التقليدية لقياسه هي ٣٠ عاماً( )[2].

ويتحدد مفهوم المناخ في ضوء حساب متوسط خصائص الأرصاد الجوية على مدى فترات تتراوح من عدة عقود إلى آلاف السنين, ويختلف المناخ من مكان لآخر اعتماداً على خطوط الطول ودوائر العرض التي يقاس فيها, حيث يتأثر بشكل كبير بالتفاعل المستمر بين المكونات المختلفة للنظام البيئي, والتي من بينها(الغلاف الجوي والغلاف المائي والغلاف الجليدي, وسطح الأرض والمحيط الحيوي ,,, إلخ)( )[3].

ويختلف مفهوم المناخ بذلك عن الطقس, حيث يراد بالأخير: قياس الظروف الجوية المحسوسة (مثل درجة الرطوبة ودرجات الحرارة وضغط الهواء وسرعة الرياح واتجاهها وغطاء السحب وكمية الأمطار وما إلى ذلك) في وقت معين, والطقس بذلك يتغير من وقت لآخر, بل يمكن أن يتغير بشكل جذري من ساعة لأخرى.

وبينما تكون تغيرات الطقس سريعة وجذرية, فإن تغيرات المناخ تكون أبطأ بكثير, إذ

---

١) **الحقيبة التعليمية الخاصة بالتغير المناخي, وزارة البيئة المصرية – تقرير ٢٠٢١, متاح على الموقع الالكتروني:** www.moe.gov.eg

٢) **تقرير حالة البيئة في إمارة أبو ظبي ٢٠١٧, حول التغير المناخي – قطاع الجودة البيئة, هيئة البيئة – أبوظبي**ص ٩ ٠ ١,منشور على الموقع الالكتروني: www.soe.ae

٣(Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois, Op. Cit, p.7.

(ISSN: 2356 - 9492)

تستغرق فترات طويلة من الزمن( )، وبالتالي يشير تغير المناخ إلى كل تغير كبير في قياسات المناخ، ويتجسد ذلك بشكل خاص في تغيرات في درجات الحرارة وتساقط الأمطار والرطوبة وحرارة المحيطات وذوبان الجليد... الخ( )[٢].

ويتم قياس وتصنيف المناخ طبقاً لنظام "**كوبن**"، وهو نظام فني متخصص لتصنيف المناخ في المناطق المختلفة في العالم، وقد أمكن لهذا النظام تصنيف المناخ على سطح الأرض بناءً على الغطاء النباتي إلى ٥ مناطق، موضحة في في الشكل التالي:

أ	ب	ج	د	هـ
استوائي (أزرق)	جاف (أحمر، وردي، برتقالي)	دافئ / معتدل الحرارة (أخضر)	قاري (أرجواني وبنفسجي وأزرق فاتح)	قطبي (رمادي)

شكل رقم ١. يشير إلى تقسيم المناطق المناخية طبقاً لنظام كوبن لتصنيف المناخ( ).

وحريٌ بالذكر أن للشمس دوراً كبيراً في التأثير على الطقس والمناخ، إذ تتوقف حالتهما على مقدار ضوء الشمس الذي يصل إلى الأرض في حركتها المدارية حول الشمس، وبمقدار انحراف الأرض في دورانها حول الشمس عن الشكل الدائري إلى الشكل البيضاوي يتحقق وجود ما يسمى بالفترات الجليدية – الباردة، والفترات ما بين الجليدية – الدافئة، ونتيجة لميل محور دوران الأرض حول الشمس يترتب نوع من التباين في تلقي سطح الأرض لأشعة الشمس، وهذا هو المرجع في تعاقب فصول السنة؛ وتتداخل في التأثير على المناخ عوامل أخرى، من بينها حركة البحار والمحيطات والرياح، والحرارة المنبعثة من الأرض ذاتها، وينضبط النظام المناخي للأرض

---

١) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op.Cit, p.7.

٢) **منشورات الأمم المتحدة حول التغير المناخي**، متاحة على الموقع الالكتروني: www.un.org

٣) **الحقيبة التعليمية لتغير المناخ، ، وزارة البيئة المصرية– تقرير ٢٠٢١، متاح على الموقع الالكتروني:**

www.moe.gov.eg

من خلال المحافظة على التوازن بين الطاقة المتلقاة من الشمس والطاقة الخارجة من الأرض, والتي تمر جميعها داخل الغلاف الجوي للأرض, ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

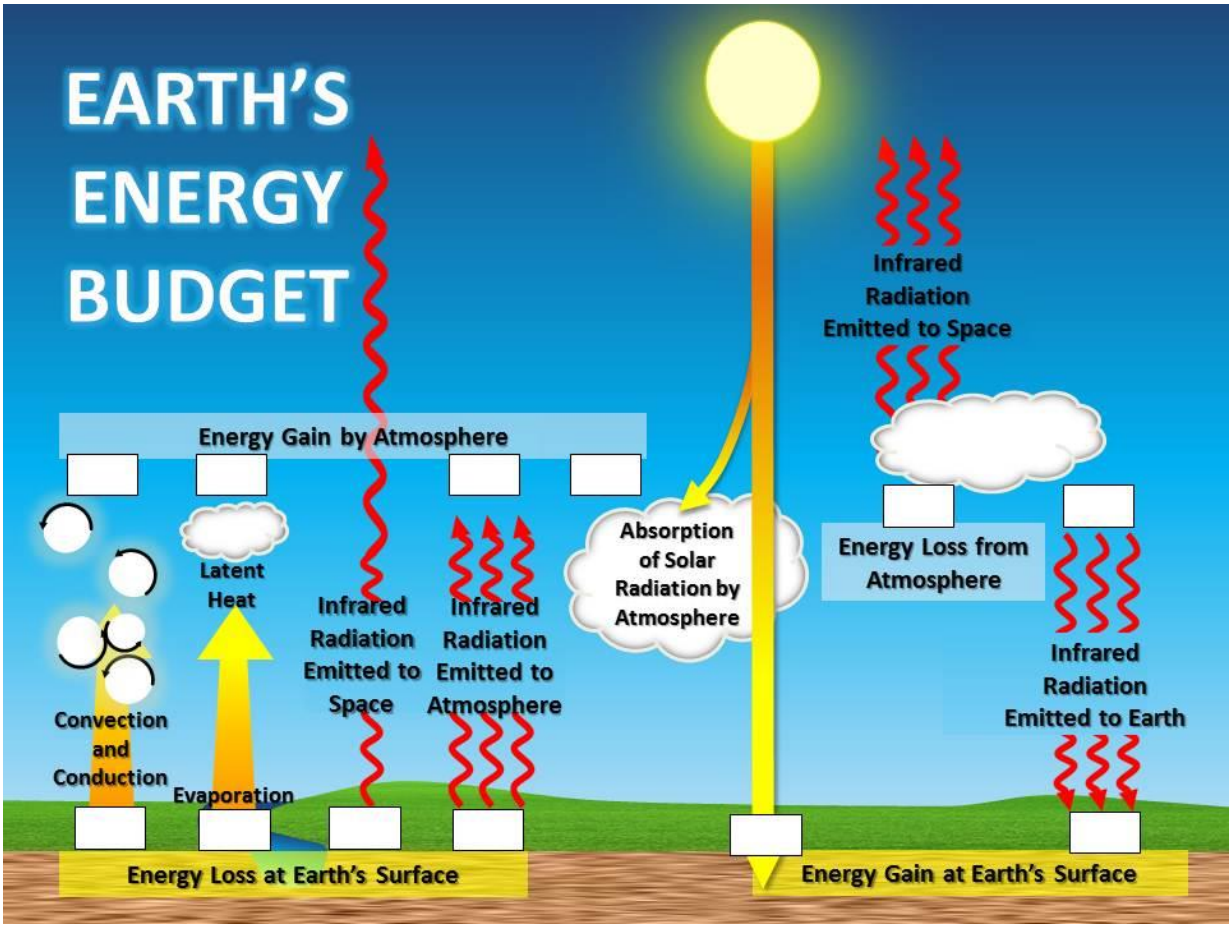

شكل رقم ٢. يوضح كيفية مساهمة آليات نقل الحرارة في موازنة طاقة الأرض( )

يوضح الشكل كيف يتلقى سطح الأرض أشعة الشمس, فيستفيد من بعض تلك الطاقة القادمة من الشمس, ثم يتم فقد الجزء من تلك الطاقة على هيئة أشعة أخرى(الأشعة فوق البنفسجية والأشعة المراء وتحت الحمراء), والتي تتسرب إلى الفضاء الخارجي, وبواسطة عاز ثاني أكسيد الكربون CO2, وبخار الماء Evaporation المتكثف في الغلاف الجوي يتم عمل مصدات للأشعة المنبعثة من الأرض, فلا تستطيع النفاذ إلى الفضاء الخارجي, مما يؤدى إلى احتباسها

) http://www.ces.fau.edu/nasa/module-2/energy-budget.php[١]

(ISSN: 2356 - 9492)

وارتدادها إلى سطح الأرض مرة أخرى, وهو ما يساهم بشكل مباشر في رفع درجة حرارة الأرض.

ثانياً: مفهوم التغيرات المناخية Climate Change:

لا تثير التغيرات المناخية التي تطرأ على النظام البيئي بسبب طبيعي أية إشكالية, كتلك الناتجة عن انفجارات بركانية أو تصدعات في القشرة الأرضية, حيث تؤدي بشكل أو بآخر إلى تحقيق التوازن البيئي مرة أخرى( )[١].

لكن التغيرات المناخية الناتجة عن الأنشطة البشرية والمرتبطة بالثورة الصناعية وما استتبعته من استخدام وقود من أنواع معينة( ), وترتب على ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري – ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض– التي تم رصدها على مدار العقود الماضية هي التي تثير القلق إزاء قضية تغير المناخ( ), ومرجع ذلك بصفة أساسية إلى النمو الاقتصادي والسكاني, ولعل ذلك هو السبب في ارتفاع درجات الحرارة الملحوظ منذ منتصف القرن العشرين( )[٤].

والأصل أن ظاهرة التغير المناخي ظاهرة طبيعية تحدث كل عدة آلاف من السنين, ولكن بالنظر إلى التدخل البشري من خلال الأنشطة المختلفة (الصناعية والزراعية والبنائية... الخ) فقد أدى ذلك إلى تزايد سرعة حدوث تغيرات المناخ( ), وقد عرفت إتفاقية الأمم المتحدة

---

١) جدير بالإشارة أن التغيرات المناخية كانت تحدث منذ آلاف السنين بشكل طبيعي, وذلك بسبب التغيرات في ديناميات المحيطات و بسبب انبعاثات الغازات المختلفة.

٢) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op. Cit, p.6.

٣) سجلت درجات حرارة سطح الأرض ارتفاعاً ملحوظاً خلال المائة عام الماضية, تراوح بين ٠,٧ و ٠,٩ درجة مئوية, وذلك بحسب بيانات تقديرات الجهات المعنية بالأرصاد الجوية العالمية.

٤) تشير التقارير الصادرة عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بدراسة تغير المناخ إلى أن هناك تأثير بشري في النظام المناخي بات واضحاً لا جدال فيه, كما أن الإجراءات البشرية لم تزل لديها القدرة على تحديد المسار المستقبلي للمناخ؛ وترتبط اللجنة في تقريرها لعام ٢٠١٤ بين العديد من ظواهر الأرصاد الجوية والمناخية التي حدثت منذ عام ١٩٥٠ وظاهرة تغير المناخ. **منشورات الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية**, متاحة على الموقع الالكتروني: www.un.org

٥) **الدكتور/ محمود محمد فواز , والدكتور/ سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان: دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر**, مرجع سابق, ص ٣

الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC( ) هذه الظاهرة بأنها "**تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري, والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي, والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على فترات زمنية متماثلة**".

ويعتمد هذا المفهوم بصفة أساسية على اعتبار النشاط البشري هو الفاعل الرئيسي في حدوث التغير المناخي( ), إلى جانب العوامل الطبيعية الأخرى, ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن التغير المناخي يعبر عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة زيادة نسب تركيز الغازات الناتجة عن عمليات الاحتراق داخل الغلاف الجوي للأرض, ومن الغازات التي تتسبب زيادتها في إحداث هذا الخلل : غاز ثاني أكسيد الكربونCO2, وغاز الميثانCH4, وثاني أكسيد النيتروز NO2, ومركبات البيروفلوروكربونPFCs, مركبات الهيروفوروكربون HFCs, وسادس فلوريد الكبريت SF6, وتعمل هذه الغازات على قيام الغلاف الجوي بحبس جزء من طاقة الشمس لتدفئة الأرض والحفاظ على اعتدال المناخ( )[٣].

وجدير بالإشارة أن قانون حماية البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بموجب القانون ٩ لسنة ٢٠٠٩, لم يتضمن الإشارة لهذه الغازات وإن كان قد تضمن النص على التقليل من الغازات المسببة لتلوث الهواء, وفي ذات الإطار ذهبت بعض الدول إلى إصدار ما يسمى بقانون الحياد المناخي, والذي يهدف إلى الوصول بتلك الغازات والانبعاثات إلى درجة

---

١. **United Nations Framework convention on Climate Change)**

٢) على سبيل المثال فإ ن إزالة الغابات من قبل البشر يتسبب في تقليل عمليات امتصاص الكربو ن الموجودة في الجو, وبالتالي إلحاق المزيد من الضرر بالغلاف الجوي, كما أنه يؤدي بشكل غير مباشر إلى مضاعفة نسب الكربو ن إذ يؤدى قطع أشجار الغابات إلى إطلاق الكربو ن الموجود في الأشجار باعتباره ثاني أكسيد الكربو ن, وذلك في حالات حرق خشب الأشجار أ وتركه يتعفن بعد عملية الإزالة.

Climate Institute (2017). Deforestation and climate change. Available at: http://climate.org/deforestation-and-climate-change/

٣) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, مجلس الوزراء المصري.

(ISSN: 2356 - 9492)

الصفر خلال الأعوام القادمة, وهو ما دعا بعض المهتمين بقضايا المناخ– وبحق– إلى تبني فكرة إصدار قانون الحياد المناخي في مصر, ليضمن قياسات فعلية ومنضبطة لانبعاثات الأنشطة المختلفة خلال السنوات القادمة, علاوة على ضبط ومراقبة أداء المؤسسات المختلفة, بما في ذلك المؤسسات المعنية بالرقابة على الأنشطة المختلفة( )[١].

ويترتب على تحقق التغير المناخي بالمفهوم السابق اضطرابات في الغلاف الجوي للكرة الأرضية, ومن أهم الظواهر السلبية التي تحدث نتيجة لذلك "ظاهرة الاحتباس الحراري Global Warming" وهي إحدى أعراض المشكلة الأكبر المتمثلة في تغير المناخ الذي يسببه الإنسان( ), **ويقصد بها : الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقات السفلى من الغلاف الجوي, القريبة من سطح الأرض, وهي تشير إلى ارتفاع غير مسبوق في نسب غاز ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو**, وهو ما يزيد عن الحد الأقصى للتوازن المعتاد في الغلاف الجوي, ويعتبر بذلك أحد أعراض مشكلة تغير المناخ الذي يتسبب فيه نشاط الإنسان( ), وهو ما يتسبب على المدى البعيد في تآكل طبقة الأوزون الذي يتكون في طبقات الجو السفلى( )[٤].

وقد جاء في التقرير الذي نشرته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ, والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة, حول آثار التغير المناخي بعيدة المدى, أن استمرار التغير المناخي الناتج عن النشاط الإنساني يجعل مستقبل الظاهرة أكثر خطورة مما هو متوقع لها الآن, وتوقع

---

١) رأي الدكتور/ مصطفى الشربيني , خبير في مجال المناخ وسفير الاتحاد الأوربي الخاص بقضية حماية المناخ, في ندوة –غير منشورة– حول التغيرات المناخية وآليات التكيف معها, عقدت بجامعة مدينة السادات, بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٢م

٢) بحسب تقارير الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي NOAA – National Oceanic and Atmospheric Administration , تقرير عام ٢٠١٥.

٣) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op. Cit. P. 9

٤) تقدر نسبة ثاني أكسيد الكربون الذي يطلق في الجو بسبب عمليات إزالة الغابات بحدود ١مليار طن, بسبب إزالة ما يقرب من ٣٠ مليون فدان من الغابات, وهو ما يسبب تآكل طبقة الأوزون

Wheather & Climate (s.d.). Deforestation. Available at: http://www.climateandweather.net/globalwarming/deforestation.html

التقريرالمزيد من الفيضانات والأعاصير القوية وارتفاع منسوب مياه البحار بما يصل إلى ٥٩ سم خلال القرن الحالي, وتعتبر مصر إحدى خمس دول الأكثر تعرضاً للآثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية في العالم( )[١].

وبصفة عامة, يمكننا القول بأن مشكلة التغيرات المناخية تأتي على قمة المخاطر التي تهدد حياة الإنسان على الأرض, ذلك أن درجات الحرارة المتوسطة للأرض في ارتفاع وازدياد مستمر, كما شهد العالم خلال العقود الأخيرة زيادة في العواصف والأعاصير مما أدي إلى حرائق الغابات في العديد من الدول ومزيد من الكوارث الطبيعية, فضلا عن تنامي موجات الحر الشديد والفيضانات والتصحر والجفاف, وغيرها من الظواهر الخطيرة التى ترتب آثاراً وخيمة تمتد لتمس كافة جوانب الحياة, وهو ما يؤكد بأن هذه التغيرات المناخية جارية لا محالة, ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفاديها أو معالجتها, لكن يمكن للبشرية التخفيف من وطأتها والتقليل من مخاطرها, وذلك باتباع سياسات معينة تؤدي إلى التكيف معها أو الحد من مخاطرها( )[٢].

ثالثا: الآثار السلبية لظاهرة تغير المناخ:

تؤثر ظاهرة تغير المناخ في مجملها على شتى مناحي الحياة, وترتب آثاراً سلبية على مختلف البيئات, هذه العواقب الخطيرة المتوقعة على المدى الطويل تشمل: تلوث مياه الشرب وزيادة حموضتها, وانخفاض في الأمن الغذائي مما يؤدي إلى سوء التغذية وحدوث المجاعات, كما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية والتشرد وتوسيع نطاق دائرة الفقر, وزيادة انتشار المرض, وعلى المستوى الإنساني يؤدي إلى زيادة هائلة في الصعوبات النفسية مثل الخوف والاكتئاب, وتؤثر نتائج هذه الظاهرة على الطوائف الفقيرة والضعيفة من السكان أكثر من غيرهم, حيث تشير بعض الدراسات إلى أن آثار التغير المناخي, فضلا عن كونها غير مقيدة بحدود جغرافية معينة, أنها

---

١) www.worldwatch.org/node/4839

٢) **الدكتورة/ نادية ليتيم: تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية, – دراسة تحليلية نقدية**, مجلة كلية القانون الكويتية العالمية– السنة العاشرة– العدد ١, ديسمبر ٢٠٢١, ص ٤٤٤

(ISSN: 2356 - 9492)

غير موزعة بشكل منصف على سكان هذا الكوكب, فأفقر السكان الذين يعيشون في البلدان النامية ويقعون في مناطق معرضة لخطر الجفاف وموجات الحر والفيضانات, هم الأشد تأثراً بهذه الظاهرة الخطيرة, علاوة على مئات الملايين من البشر الذين يعانون من تغير المناخ كل عام( ).

ومن ناحية أخرى, يؤثر التغير المناخي على التوزيع الجغرافي للسكان على الأرض, إذ يسبب نزوح السكان داخل الدول وخارجها, فيزيد من أعداد اللاجئين حول العالم, ويقدر العدد الحالي للاجئين بسبب المناخ ب ٢٦ مليون لاجئ, ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٢٠٠ مليون بحلول عام٢٠٥٠( ), وعلى مستوى الحق فيّ الحياة يتوقع أن يكون التغير المناخي مسئولاً عن ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ حالة وفاة سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٣٠م, وذلك بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٧( )[٣].

وبخلاف معاناة البشر من الآثار السلبية المتعددة التي يرتبها التغير المناخي, فإن غير البشر يعانون أيضاً من عواقب هذه الظاهرة, وبصفة خاصة أنه مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية فإن العديد من الكائنات الحية تجد نفسها مضطرة إلى ترك مواطنها الطبيعية وتهاجر إلى المناطق الأكثر برودة؛ فضلا عن ما يسببه ارتفاع درجة الحرارة من تأثير على فعالية الأجهزة المناعية لديها, وتشير بعض الدراسات المتخصصة إلى أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى موت ملايين الحيوانات, حتى يصل الحال إلى الانقراض التام لنسبة من ١٥ إلى ٣٧ نوعاً منها بحلول عام ٢٠٥٠( )[٤].

وترتيباً على ما تقدم, فإن ظاهرة التغير المناخي ترتب آثاراً متعددة وفي قطاعات متنوعة ومختلفة, ويدلل ذلك على خطورة هذه الظاهرة بما يجعل البعض يصفها بأنها تغيرت من مجرد

---

١) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op. Cit; p. 10.

٢) **OXFAM :Suffering the science: climate change, people and poverty**. Oxfam policy and practice: climate change and resilience, (2009). vol. 5(2), p.53-113.

٣) **WHO (2017). Climate change and health**. Available at:http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/en/

٤) **Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois**, Op. Cit; p. 11.

ظاهرة مادية فيزيائية إلى ظاهرة أمنية وسياسية, بالنظر إلى العلاقة بين السلامة والبيئة, واعتبار التغير المناخي تهديداً لسلامة البشرية( ), لاسيما بسبب النتائج[1] المختلفة التي ترتبها والمخاطر التي تنتظر البشرية جرائها, وهو ما يؤيد ضرورة التكاتف الدولي والمجتمعي للحد من مخاطر هذه الظاهرة والتكيف مع عواقبها وآثارها( )[2].

المطلب الثاني

تطور ظاهرة التغير المناخي

يُرجِع البعض التاريخ المناخي للأرض إلى ما يربو على أربعة ملايين سنة, ويشير

---

١) **McDonald, M: Discourses of climate security.** Political geography – 2013, vol.33, p.42–51.

٢) **الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية,**مرجع سابق, ص ٤٥٠

(ISSN: 2356 - 9492)

المتخصصون إلى أن مناخ الأرض آنذاك كان يشبه مناخ كلٌ من الزهرة والمريخ, وبمرور الوقت أصبح مناخ الأرض يختلف كلياً عن جيرانها, فبات يمكن الحياة عليه, وقد ظلت الأرض على مدار ٤ مليون سنة تقريباً تحتفظ بدورة هيدرولوجية ودرجات حرارة متوافقة مع الحياة عليه( ).

وقد أدرك العالم خطورة التغير المناخي منذ ما يزيد عن مائة عام, حينما أشارت بعض الكتابات المتفرقة إلى بعض ملامح هذه الظاهرة, وما يمكن أن ترتبه على الحياة على ظهر الأرض, وقد التفت العالم إلى أهمية دراسة هذه الظاهرة وأعرب عن مخاوفه بشأن الحفاظ على الأنواع المختلفة من الحياة على الأرض, وعلى الرغم من ذلك كانت التحسينات بطيئة كحال أي نشاط ناتج عن فكرة مستجدة( ), ولدراسة تطور ظاهرة[١] التغير المناخي تعين إلقاء الضوء على تطور الظاهرة في ذاتها, ثم تطور المواجهة العالمية لها.

أولاً: تاريخ ظاهرة تغير المناخ:

في وقت مبكر من القرن التاسع عشر لفت بعض الباحثين الانتباه إلى حقيقة هامة

---

١) يرى الباحثون في مجال المناخ أن مناخ كوكب المريخ لا يصلح للحياة عليه, إذ تبلغ درجة حرارته ٦٣ درجة مئوية تحت الصفر, بينما كوكب الزهرة محاط بجو كثيف من الغازات الدفيئة التي تجعل درجة حرارته تصل إلى درجة حرارة الفرن, وتصل في أغلب الأحيان إلى ٤٦٠ درجة مئوية في المتوسط.

Gilles Ramsten : Une brève histoire du climate de la terre, Reflets de la Physique, n 55, p. 6, متاح على الموقع الالكتروني: https://www.rfletsdelaphysique.fr

٢) في غضون ٤ م ١٨٩٨م أسس **Sir William Blake Richmond** جمعية مكافحة دخان الفحم, وهي مؤسسة خيرية أصبحت فيما بعد الجمعية الوطنية للهواء النظيف, ثم الوكالة الوطنية للهواء النظيف؛ وفي ٤ م ٢٠٠٧ تحولت إلى منظمة حماية البيئة في المملكة المتحدة, وقد كانت مهمتها في البداية قاصرة على الدعوة إلى تطبيق تدابير لمعالجة تلوث الهواء الثقيل وتعزيز النقاش العلمي حول الحلول البديلة لاستخدام الفحم وفحم الكوك.

Nigel South et Rob White: L'émergence et l'avenir de la criminologie environnementale The Emergence and Futures of Green Criminology La emergencia y el future de la criminología medioambiental, Criminologie, Vo. 49, n.2, automne 2016 Criminalité environnementale; Les Presses de l'Université de Montréal, 2016, p. 15–44.

وخطيرة في ذات الوقت, وهي أن الإنسان يعدل من تكوين نسب ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من خلال استخدام الفحم, وقد تنبأوا أيضاً إلى أن كوكب الأرض سيسخن بمقدار خمس درجات مئوية بحلول نهاية القرن العشرين, لكن لم تلق هذه النتيجة اهتماماً علمياً حتى سبعينات القرن الماضي تقريباً( )[١].

وقد شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ظهور الحاسب الآلي, وتم استخدام هذه الأجهزة الحديثة في مجال التنبؤ بالطقس, وذلك باستخدام نماذج مبنية على بعض المعادلات الفيزيائية التي تسمح بوصف حركة الغلاف الجوي ودورة المياة من التبخر من سطح البحار والمحيطات حتى تتكون الأمطار.

وقد أمكن عقب ذلك التنبؤ بتوقعات للقيم المتوسطة للمناخ, وأتاحت التجارب الأولية التى أجريت في ستينتات القرن الماضي التحقق من عملة محاكاة الخصائص الرئيسية للمناخ, وسرعان ما طور الباحثين والعلماء في مجال المناخ من قدرة هذه النماذج لحساب مناخات مختلفة عن التي نعيشها الآن, وقد اختبرت التجارب التى أجريت خلال السبعينات من القرن الماضي حالة مضاعفة محتوى ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي, وتنبه العلماء إلى أن التعديل من نسب هذا العنصر من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بشكل كبير.

وقد أُخِذت هذه النتائج على محمل الجد, وعقدت الاجتماعات والمناقشات العلمية لتجلية الأمر وبيان خطورته, وتم توثيق ذلك في تقرير لمؤسسة العلوم الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكيةNSF( ) عام١٩٧٩, وقد بدأت[٢] عقب ذلك عملية التوعية العلمية والاجتماعية بخطورة الظاهرة والتحذير من نتائجها وعواقبها الاقتصادية والبيئية.

وبالفعل تم تفعيل عملية التنبؤ من خلال النماذج سالفة الذكر, وقد اثبتت في مجملها أن

---

١) **Gérard Mégie et Jean Jouzel: Le changement climatique, Histoire scientifique et politique, scénarios futures,** La Météorologie– n.42, January 2011, p. 37.

٢) National Science Foundation – United States of America.

(ISSN: 2356 - 9492)

حساسية المناخ تنتج بشكل أساسي عن الطريقة التي يتم بها معالجة تكوين السحب, حيث تؤدي خصائصها الضوئية إلى امتصاص أشعة الشمس وتعكسه, وقد أثبتت هذه التجارب وغيرها من النماذج المتكررة أنه في حالة مضاعفة محتوى ثاني أكسيد الكربون سيؤدي حتماً وبطريقة آلية إلى ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة, وذلك في وضوء العلاقة بين ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء المتشكل على هيئة سحب في الغلاف الجوي للأرض( )[١].

وسرعان ما اقتنع العلماء بحجم المشكلة والحاجة إلى تحليل جميع جوانبها, وفي عام ١٩٧٩م أطلقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO( ) البرنامج العالمي لأبحاث المناخ WCRP[٣]()[٢], ثم أنشأت لجنة دولية تضم جميع المنظمات العلمية ذات الاهتمام بقضية المناخ, ثم في عام ١٩٨٦ أطلق برنامج طموح لدراسة الغلاف الجوي الأرضي والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان( )[٤].

وبفضل هذه المبادرات والفعاليات الدولية الأخرى التي تم نقلها في العديد من البلدان من قبل المنظمات البحثية, تحقق فهم الآليات المعقدة التي تحكم تغير المناخ على نطاق واسع, لاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين, علاوة عما حققته الظاهرة من انتشار علمي في القرن الحالي( )[٥].

ثانياً: الاهتمام بظاهرة تغير المناخ:

كان لوجود منظمة الأمم المتحدة دوراً كبيراً في توجيه الاهتمام لظاهرة تغير المناخ على المستوى الدولي والاجتماعي على حد سواء, فعلى أثر النتائج التي أظهرتها الأبحاث العلمية والفعاليات ذات الاهتمام بالمناخ, والتنبيه إلى خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري– المشار إليه سابقا, عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي بشأن البيئة الإنسانية والتنمية, وذلك في غضون عام

---

١) **Gérard Mégie et Jean Jouzel: Le changement climatique**, Op, Cit, p 38.

٢) World Meteorological Organization.

٣) world climate research programme.

٤) Program of Global Change.

٥) **Gérard Mégie et Jean Jouzel: Le changement climatique**, Op, Cit, p 38.

١٩٧٢م بمدينة استكهولم بالسويد, والذي مهَّدَ الطريق لعقد أول مؤتمر دولي للمناخ عام ١٩٧٩م بمدين جينيف, وذلك برعاية المنظمة الدولية للأرصاد الجوية, وكان من أهم النتائج التي أسفر عنها المؤتمر استحداث أول برنامج عالمي للبحث بشأن تغير المناخ, وذلك بحلول عام ١٩٨٠( )[١].

وقد كان المؤتمر بمثابة إشارة البدء في الاهتمام العلمي والحكومي بدراسة قضية التغير المناخي, فظهرت العديد من الأبحاث والدراسات والتقارير العلمية التي تنبئ بخطورة ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض, ووجه العلماء إلى ضرورة الحد من الغازات الدفيئة التي تؤثر سلبياً على الغلاف الجوي للأرض, ومن شأنها أن تؤدي إلى اختلالات خطيرة في المناخ العالمي( )[٢].

كما عقد المؤتمر الدولي للمناخ عام ١٩٨٨م بمدينة تورنتو بكندا, وقد تم عرض العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتغير المناخ بالمؤتمر, وهو ما دفع كلا من المنظمة الدولية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ GIEC, وأوكل لهذه اللجنة مهمة تقديم دراسات متعمقة ودقيقة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة تغير المناخ, وذلك بغية صياغة استراتيجيات واقعية للحد من خطورة الظاهرة والتعامل معها( )[٣].

---

١) **الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**,مرجع سابق, ص ٤٤٦

٢(**Tim William: Négociation sur les Changements Climatiques: La Convention – Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques en Contexte**, Bibliotheque du Parlement, Canada, 7 janvier 2014, p. 1.

متاح على الموقع الالكتروني:

https://www.bdp.parl.ca/staticfiles/PublicWebsite/Home/ResearchPublications/BackgroundPabers/PDF/2014-03.

٣(**Tim William: Négociation sur les Changements Climatique,** Op. Cit, p. 1.

(ISSN: 2356 - 9492)

وعقب إنشاء اللجنة الحكومية سالفة الذكر أصدرت تقريرها الأول عام ١٩٩٠م, وأكدت اللجنة فيه أن تغير المناخ يعد تهديداً حقيقياً للبيئة, كما دعت اللجنة إلى إبرام اتفاقية عالمية لمواجهة مشكلة تغير المناخ؛ وقد تلقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الدعوة, فقامت باستحداث اللجنة الحكومية للمفاوضات بالقرار ٤٥/٢١٢ لعام ١٩٩٠, وقد أسند لهذه اللجنة مهمة التفاوض بشأن عقد اتفاقية دولية لحماية المناخ( )[١].

وفي خطوة تقدمية من جانب الأمم المتحدة لحماية المناخ, وفي إطار المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو / يونية ١٩٩٢م أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ CCNUCC[٢]()), ودخلت حيز النفاذ في ٢١ مارس ١٩٩٤, وصدقت عليها أغلب دول العالم( ), ولأهمية الاتفاقية والخطوات التالية المترتبة عليها في معالجة قضية تغير المناخ فإننا نعرج عليها بشئ من التفصيل فيما يلي:

١- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ١٩٩٢:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ خطوة هامة على المستوى الدولي, حيث تعد نصوص الاتفاقية بمثابة اللبنة الأولى في تقرير قواعد قانونية اتفاقية لها قوة إلزامية للدول الموقعة على الاتفاقية لضمان التزام الدول بمعالجة قضية تغير المناخ, وقد ساهمت الاتفاقية بالفعل في إرساء قواعد قانونية دولية لحماية المناخ, وضمان فعالية ونجاح مواجهة الدول والمنظمات الدولية لهذه الظاهرة.

وقد اشتملت الاتفاقية على مجموعة من الأحكام الهامة للحد من الأنشطة البشرية التي تسبب التغيرات المناخية, وقد تمثل الهدف الأساسي للاتفاقية في ضرورة الوصول إلى الحد من الغازات الدفيئة التي تتسبب في التأثير على الغلاف الجوي للأرض, ووجوب الحفاظ عليها عند

---

١) منشورات الأمم المتحدة حول أزمة تغير المناخ, على الموقع الالكتروني : www.un.org

٢. **Convention – Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques**)

٣) صادقت على هذه الاتفاقية عدد ١٩٦ من دول العالم, وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الدولي بقضية تغير المناخ وخطورة تبعاتها وعواقبها.**الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**,مرجع سابق ص ٤٧ ٤

مستوى معين يحول دون تدخل الإنسان في النظام المناخي, على أن يكون ذلك خلال فترة زمنية وجيزة تسمح للنظم الأيكولوجية بالتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ( ), ونشير فيما يلي لأهم[1] المبادئ الواردة بالاتفاقية:

١-التأكيد على خطورة الأنشطة البشرية ومردودها السلبي على التغيرات المناخية.(المادة ٢/١ من الاتفاقية).

٢-أكدت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ الدول تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ, والوقاية أو على الأقل التقليل منها إلى حدها الأدنى. (المادة ٣/٣ من الاتفاقية).

٣-التأكيد على ضرورة قيام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بوضع قوائم وطنية لحصر انبعاثات الغازات الدفيئة, وكذلك إعداد برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ. (المادة ١/٤ من الاتفاقية).

٤-التأكيد على وجوب تبني الدول والحكومات للسياسات والتدابير اللازمة للتخفيف من تغير المناخ.

٥- التأكيد على اهمية وحتمية التعاون بين الدول في المجالات ذات الصلة بالحد من تغير المناخ, وبصف خاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا وإشاعة الممارسات الصديقة للبيئة, علاوة

---

١) **نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن** "الهدف النهائي لهذه الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بهها, قد يعتمدها مؤتمر الأطراف هو الوصول – وفقاً لأحكا م الاتفاقية ذات الصلة – إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دو ن تدخل خطير من جانب الإنسا ن في النظا م المناخي, وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية, تتيح للنظم الإيكولوجية أ ن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ, وتضمن عد م تعرض إنتاج الأغذية للخطر, وتسمح بالمضي قدماً في التنمة الاقتصادية على نحو مستدا م".

(ISSN: 2356 - 9492)

على إعداد وتطوير الخطط الملائمة وإجراء البحوث العلمية للتخفيف من أسباب التغيرات المناخية والحد من آثارها.

وتنطلق الاتفاقية من مبدأ هام وهو ضرورة المحافظة على المناخ العالمي لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية, إضافة إلى وجوب التكاتف الدولي والتعاون, واعتبار الحد من تغيرات المناخ مسئولية مشتركة لجميع دول العالم, كما دعت الاتفاقية الدول الأطراف إلى التقاسم العادل للأعباء الناتجة عن التغيرات المناخية, ومن هذا المنطلق تمايز الاتفاقية بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول في تحمل كل منها للمسئولية كلٌ بحسب قدرته ومساهمته في هذه الظاهرة, وهو اعتراف ضمني بعدم قدرة الدول النامية على مواجهة هذه الظاهرة وافتقارها إلى المساعدة( ).

وقد دعمت الاتفاقية فعاليتها من خلال انشاء عدد من الهيئات ورصد بعض الآليات, من ذلك مؤتمر الدول الأطراف, والذي يعتبر الجهاز الرئيسي لمتابعة وتنفيذ أحكام الاتفاقية في الدول الأطراف؛ فضلا عن الهيئة الفرعية المختصة بتقديم المشورة العلمية والتكنولوجية المتعلقة بموضوع الاتفاقية, وكذلك الهيئة الفرعية للتنفيذ, وأخيراً الآلية المالية لضمان مساهمة الدول الأطراف في تمويل تنفيذ بنود الاتفاقية في الدول( )[٢].

٢- بروتوكول كيوتو للتغيرات المناخية ١٩٩٧:

أسهمت اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ بشكل كبير في إرساء العديد من المبادئ المنتجة في قضية تغير المناخ, وعلى الرغم من ذلك عيب عليها خلو نصوصها من الصفة الإلزامية, فضلا عن تضمن نصوص الاتفاقية بعض النصوص الغير محددة كالسياسات والتدابير التي يتعين على الدول الأطراف الالتزام بها لمعالجة قضية تغير المناخ, لكن في المجمل فقد عكست الاتفاقية رغبة المجتمع الدولي في معالجة هذه الحالة, وهو ما قاد أيضاً إلى عقد بروتوكول كيوتو باليابان عام

١) الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية,مرجع سابق, ص٤٤٩.

٢) وتجدر الإشارة إلى أنه عقب ابرام الاتفاقية تم عقد عدد من المؤتمرات "مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية", بدءً من عام ١٩٩٥ وحتى مؤتمر المناخ الذي سينعقد في شرم الشيخ – مصر, نوفمبر ٢٠٢٢.

١٩٩٧( ). ١

دعت بعض الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ إلى عقد اتفاق جديد, يتضمن تدابير أكثر قوة وفعالية لإلزام الدول بأحكامه, وقد اتجهت الأمم المتحدة صوب إبرام ذات الاتفاق, وخلال مؤتمر الدول الأطراف الثالث باليابان عام ١٩٩٧ أبرم الاتفاق برعاية الأمم المتحدة, ويعتبر هذا البروتوكول – وبحق– بمثابة حدثاً تاريخياً في القانون الدولي للبيئة, وفي مجال حماية المناخ أيضاً( ). ٢

وقد تضمن بروتوكول كيوتو بعض الالتزامات العامة التي تقع على جميع الدول الأطراف, أهمها:

أ- إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة من الطاقة وتكنولوجيا تنحية ثاني أكسيد الكربون, والتكنولوجيات المبتكرة السليمة بيئياً.

ب- التزام الدول الأطراف بإعداد برامج وطنية أو إقليمية تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ, وبرامج أخرى للتكيف مع المناخ تكيفاً مناسباً.

ت- التعاون في مجال البحث العلمي والتقني, وتعزيز وتطوير نظم للرصد المنتظم للتخفيف من الآثار السيئة للتغيرات المناخية وعواقبها الوخيمة.

وأضاف البروتوكول بعض الالتزامات الخاصة بالدول المتقدمة, كتسهيل نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة للدول النامية, وكذلك تمويل البحوث المتعلقة بإيجاد مصادر جديدة للطاقة, ومساعدة الدول النامية للتكيف مع الآثار الوخيمة لظاهرة تغير المناخ, وقد ذهب البروتوكول إلى أبعد من ذلك, فنص

---

١) الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية,مرجع سابق, ص٤٥١.

٢) Stefan C. Aykut et Amy ahan: Les Négociations Climatiques: Vignt Ans d'aveuglement? Ceriscope Environnement, 28/1/2015,p.3.متاح على الموقع الالكتروني:

https://ceriscope.sciences-po-fr/environnement/content/part3.

(ISSN: 2356 - 9492)

على التزام الدول بخفض الانبعاثات الضارة من الغازات الدفيئة بنسب معينة( )[١], كما ألزم البروتوكول الدول النامية ببعض الالتزامات أهمها: الاشتراك في الجهود الدولية الرامية إلى تخفيض الغازات الدفيئة من خلال آليات الطاقة النظيفة التي قررها البروتوكول وملحقاته( )[٢].

٣- اتفاق باريس للمناخ- ديسمبر ٢٠١٥:

اتجهت إرادة المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود في الحفاظ على النظام المناخي, فبدأ في إيجاد حلول عملية وفعالة للتغيرات المناخية, والحد من ارتفاع درجات الحرارة, وهو ما حققته الدول الأطراف في الاتفاقية في اتفاق باريس لسنة ٢٠١٥, فخلال الدورة ٢١ لمؤتمر الدول الأطراف (COP21) تم إبرام اتفاق قانوني جديد بشأن التغيرات المناخية, وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في نوفمبر ٢٠١٦.

وقد اشتمل الاتفاق على عدد من الالتزامات القانونية الملقاة على عاتق الدول جميعا, فقد اعتبر الاتفاق أن التغيرات المناخية "**همٌ مشترك للإنسانية**", مما يتطلب من الجميع اتخاذ خطوات مجتمعة لمجابهتها, وقد أكد الاتفاق على قضايا الحق في التنمية والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية وضرورة الإنصاف بين الأجيال, ليرسم بذلك مساراً جديداً في جهود المناخ الدولية, كما تضمن وضع نظام قانوني دولي للتعامل مع أزمة التغيرات المناخية وما يتبعها من آثار( )[٣].

وبالنظر إلى هذه الجهود الدولية واهتمام المجتمع الدولي بمعالجة قضايا المناخ, نستطيع القول بأن قضية التغيرات المناخية تحتل مكانة بارزة بين اهتمامات المجتمع الدولي, هذا الاهتمام يجعل منها محوراً هاماً لجهود التنمية المستدامة في جميع الدول بصفة عامة, والدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للمناخ والاتفاقات التالية لها بصفة خاصة, ولاشك أن الالتزامات الدولية التي فرضتها تلك الفعاليات إذا تم تطبيقها على نحو سليم, فإنها ستؤدي حتماً إلى الحد من ظاهرة تغير المناخ والأثار المترتبة عليها.

ومن ناحية أخرى, فإن هذه الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات ذات الاهتمام بقضية التغير المناخي

---

١) **Stefan C. Aykut et Amy ahan: Les Négociations Climatiques**; Op. Cit; p. 3.

٢) **الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**,مرجع سابق, ص ٤٥٤

٣) **الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**,مرجع سابق, ص ٤٧٣

يعتريها – في نظرنا– عدة عيوب, أهمها: **ضعف الآلية الإلزامية للالتزامات المترتبة على الدول نتيجة التوقيع أو التصديق عليها, ويترتب على ذلك الافتقار إلى العقوبات الرادعة التي تساهم في كفالة احترام الدول لأحكامها؛ فضلا عن صعوبة إجراء الموازنة بين مبدأ سيادة الدول وما يستتبعه من امكانية الانسحاب من المواثيق والبروتوكولات ذات الصلة بقضية المناخ, والالتزام بالضوابط والقيود الواردة بها؛ علاوة على ضعف الآليات الوطنية للتخفيف من الانبعاثات الضارة المسببة لتغير المناخ** (ظاهرة الاحتباس الحراري).

المطلب الثالث

التغيرات المناخية وآثارها على مصر

أولاً: تداعيات التغير المناخي على مصر:

ببزوغ شمس الألفية الثالثة أخذت المنظمات العالمية ذات الصلة بالتغير المناخي والبيئة في

(ISSN: 2356 - 9492)

التحذير من خطورة التغيرات المناخية على الأرض وأثرها على البشر, وقد نالت مصر حظاً وافراً من هذه التحذيرات, ففي عام ٢٠٠٧ حذر تقرير التنمية البشرية العالمي – الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي( )– من امكانية تعرض ملايين المصريين القاطنين شمال الدلتا للتهجير بسبب الفيضانات التي ربما تنتج عن ارتفاع منسوب سطح البحر المتوسط, كما أشار التقرير إلى امكانية تغير معدلات هطول الأمطاروسرعة واتجاه الرياح, وكذلك زيادة موجات الحر الشديدة التي تتعرض لها البلاد( )[٢].

ومن جهة أخرى, يشير الخبراء إلى امكانية تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية المتاحة لمصر, خاصة فيما يتعلق بمياه نهر النيل( ), وأشارت نتائج بعض الدراسات إلى التأثير على التدفق الطبيعي لمياه النهر خلال السنوات القادمة, ومرجع ذلك الجفاف وانخفاض مستوى هطول الأمطار على دول حوض نهر النيل( )[٤].

وفي ذات السياق أصدرت لجنة المناخ التابعة للأمم المتحدة تقريراً في التاسع من أغسطس ٢٠٢١ أكدت فيه على ارتفاع مستوى غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي, إلى الحد الذي سيؤدي إلى اضطراب المناخ لعقودٍ قادمة إن لم يكن لقرون, ولخصوصية الموقع الجغرافي

---

١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم, برنامج الأمم المتحدةالإنمائي UNDP, منشورات الأمم المتحدة على الموقع الالكتروني: www.un.org

٢) الدكتور/ أحمد محمد السيد مرزوق, و الدكتور/ محمد أبو الحسن محمد علي: التغيرات المناخية وتأثيرها على الدلتاوات – دراسة حالة للدلتا المصرية, أعمال المؤتمر الدولي حول "الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على القارة الإفريقية", مايو ٢٠١٤, ص ١٢, متاح على الموقع الالكتروني: www.scholar.cu.edu.eg

٣)التغيرات المناخية وسبل مواجهة آثارها, تقرير وزارة البيئة, ص ٢, على الموقع الالكتروني: www.eeaa.gov.eg

التقرير المحدث كل سنتين – الأول لجمهورية مصر العربية, المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ, لعام ٢٠١٨, ص ٢٨. على الموقع الالكتروني: www.unfccc.int

٤) الدكتور/ أحمد قنديل : مصر واتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي – الطريق إلى عام ٢٠٢٠, مجلة كراسات استراتيجية, العدد ٢٧٤, ٢٠١٧, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, متاح على الموقع الالكتروني:

www.acpss.ahram.org.eg

لقارة إفريقيا, فإن تداعيات أزمة الاحتباس الحراري يتوقع أن تكون أشد ضراوة وتأثيراً نظراً لوقوع معظم مساحاتها في مواقع شبه جافة بل وصحراوية, وينطبق ذات الحكم على مصر باعتبارها جزء من إفريقيا, ومعظم مساحتها من الصحراء( )[١].

وبحسب تقديرات الهيئة العامة للأرصاد الجوية في مصر, فإن صيف ٢٠٢١ كان قد شهد ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة منذ ٥ سنوات, إذ سجلت درجات الحرارة ارتفاعاً بمتوسط ٣- ٤ درجات مئوية أعلى من معدلاتها الطبيعية, وقد لفت الأمر انتباه الحكومة المصرية لضرورة اتخاذ خطوات جدية للحد من خطورة ظاهرة تغير المناخ والتكيف مع آثارها, فبدأت في اتخاذ إجراءات عملية لوضع برامج وسياسات جادة وفعالة للتكيف مع الظاهرة ومجابهة انعكاساتها على مختلف القطاعات داخل الدولة, بصفة خاصة القطاع الزراعي والقطاع السياحي.

فعلى مستوى القطاع الزراعي, بدأت الدولة في تبني أنظمة للري الحديث, للحد من عمليات تبخر المياة كما أخذت في تفعيل برامج تغطية الترع والمصارف, كما استحدثت أساليب جديدة في الزراعة والري للتعامل مع التحديات المناخية المختلفة؛ علاوة على العمل على انتاج سلالات

---

١) تتبنى مصر خطة استراتيجية بغرض حصر الغازات الدفيئة من خلال وضع قوائم لحصر هذه الغازات باستخدام برمجيات صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية, وتتابع التقارير المحدثة كل سنتين والتي تقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي مستويات الغازات الدفيئة في مصر, وبحسب تقديرات تقرير عام ٢٠١٨ فإن اتجاه انبعاثات الغازات الدفيئة في مصر في زيادة مستمرة, وقد توزعت مساهمة انبعاثات الغازات الدفيئة للعام ٢٠٥ على النحو التالي:

- ثاني أكسيد الكربون: ٢٣٧٨٧١ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.
- الميثان: ٤١٤٨٣ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.
- أكسيد النيتروز: ٣٨٥٧٤ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.
- مركبات الهيدروفلوروكربون: ٤٣٠٨ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.
- مركبات البيرفلوروكربون: ٣٣٧٩ جيجا جرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ.

راجع: **التقرير المحدث كل سنتين – لجمهورية مصر العربية, المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ, لعام ٢٠١٨, ص ٤٠. على الموقع الالكتروني:** www.unfccc.int

(ISSN: 2356 - 9492)

وأنواع جديدة من النباتات من خلال تقنيات الهندسة الوراثية لتتحمل ضغوط المناخ أو تقلباته في المستقبل( )[١].

وعلى مستوى القطاع السياحي, أخذت الدولة في الاهتمام بالشواطئ على البحرين الأحمر والمتوسط, كما دشنت الدولة عدداً من الحملات التوعوية للتوعية بالمحافظة على المعالم البحرية المتميزة كالشعاب المرجانية والأسماك والحيوانات البحرية, وتجدر الإشارة إلى أن مصر تحتل المرتبة الأولى عالمياً في قوائم السياحة القائمة على الشعب المرجانية( )[٢].

ثانياً: الاهتمام المصري بقضية التغيرات المناخية:

أولت مصر قضية التغيرات المناخية اهتماماً بالغا على كافة المستويات, فقد تمت الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ بالقرار رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٩٤م, كما تم الموافقة على بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٣م, كما تم تفعيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢ لعام ٢٠٠٧, كما تم إنشاء الإدارة المركزية للتغيرات المناخية التابعة لوزارة البيئة المصرية, وذلك بهدف الارتقاء بالأداء الوطني في مجال التكيف مع تغيرات المناخ ومواكبة التطورات والتنسيق مع الجهات الدولية لخفض الانبعاثات الضارة والاستفادة من فرص الدعم الدولي ورفع الوعي بقضية تغير المناخ.

وقد جاءت قضية تغير المناخ ضمن صياغة رؤية مصر ٢٠٣٠, وهي استراتيجية وطنية طويلة المدى, تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات, ويعتبر البعد البيئي أحد أبعاد ثلاثة تقوم عليها تلك الاستراتيجية, وقد تضمن تحديث هذه الرؤية لعام ٢٠١٨ في الهدف الخامس منها النص على الاستدامة البيئية باعتبارها هدفاً حيوياً ورئيسياً من أهداف التنمية المستدامة بالدولة, ويسعى هذا الهدف إلى تحقيق نظام بيئي متكامل ومستدام,

---

١) التقرير المحدث كل سنتين – الأول لجمهورية مصر العربية, المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ, لعام ٢٠١٨, ص ٢٨. على الموقع الالكتروني: www.unfccc.int

٢)التغيرات المناخية وسبل مواجهة آثارها, تقرير وزارة البيئة, ص ٤, على الموقع الالكتروني: www.eeaa.gov.eg

وأشار تفصيل هذا الهدف إلى التأكيد على الاستخدام الرشيد للموارد بما يحقق حقوق الأجيال القادمة, علاوة على الإشارة إلى مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر, وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة( )[١].

وفي إطار العناية بقضية التغير المناخي تنوعت الجهود المصرية, ومن بين جهود الدولة في هذا الشأن المشاركة في حضور وصياغة اتفاق باريس للمناخ عام ٢٠١٥م, والموافقة على الانضمام إلى الاتفاق بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠١٦م, ثم التصديق على الاتفاق من جانب مجلس النواب المصري في ٤ مايو ٢٠١٧م, ويعتبر الاتفاق خطوة عملية هامة على المستوى الدولى, إذ يحدد ما يمكن أن تلتزم به كل دولة للقيام بواجباتها تجاه ظاهرة تغير المناخ( )[٢].

وعلى المستوى المؤسسي تم إنشاء **المجلس الوطني للتغيرات المناخية** بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥م( ), ويضم في عضويته كّافة الهيئات المعنية بمواجهة الأخطار والتهديدات الناجمة عن تغير المناخ, وهو هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء, وتُعنَى بقضية تغير المناخ وتداعياتها على الإقليم المصري, كما تعمل على رسم السياسات وتحديث الاستراتيجيات والخطط العامة للدولة للحد من آثار التغير المناخي والتكيف معه, وقد

---

١) رؤية مصر ٢٠٣٠– الهدف الخامس, متاح على الموقع الالكتروني: www.presidency.eg

٢) تضمن الاتفاق حزمة من الإجراءات والالتزامات التي يتعين على الدول المختلفة الوفاء بها, ومن بين ذلك: التزامات الدول المتقدمة, التي تلتزم بتقديم المساعدات الفنية والمالية والتكنولوجية للدول النامية أو الأقل تقدماً, وقد أشار الاتفاق إلى ما يسمى بالعدالة المناخية, ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة تحمل الدول المختلفة مسؤليتها المتعلقة بالتغير المناخي كلُ قدر طاقته, وكل بقدر اسهامه في إحداث المشكلة. راجع:**الدكتورة/ نادية ليتيم:تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية**,مرجع سابق ص ٥٩ ٤

٣) الجريدة الرسمية, العدد ١٨ مكرر, الصادر في ٧مايو ٢٠١٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

أطلق المجلس "**الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠**"( )[١], وتعد من أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية, وتهدف إلى تنسيق الجهود المبذولة من الجهات المختلفة, والتكامل بين السياسات بين الوزارات والجهات المعنية بقضية تغير المناخ, وذلك لأجل رسم خارطة طريق لتحديد أكثر البرامج والسياسات كفاءةً وفعالية للتكيف مع تداعيات ظاهرة تغير المناخ وبما يحقق التنمية المستدامة؛ **وقد تضمنت الاستراتيجية عدة أهداف, نذكر أهمها:**

١-تعزيز حوكمة وإدارة العمل في مجال التغيرات المناخية.

٢-زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

٣-تحسين قدرة وكفاءة البنية التحتية لدعم الأنشطة المتعلقة بقضية المناخ.

٤-تعزيز البحث العلمي وعمليات نقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة بغرض رفع الوعي بخطورة التحدي الناشئ عن القضية محل البحث, وضرورة التصدي لنتائجها والتقليل منها أو التكيف معها.

٥-تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والدولة في تمويل الأنشطة الخضراء والصديقة للبيئة.

٦- تعظيم كفاءة الطاقة.

٧-تخفيف حدة الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ, لحماية المواطنين من هذه الآثار السلبية للظاهرة.

وقد نجحت الحكومة المصرية في إبرام شراكات وبروتوكولات تعاون مع البنك الدولي, باعتباره على رأس قائمة مؤسسات التمويل الدولية التي تتعاون في مجال مواجهة أزمة التغير المناخي, واستطاعت مؤسسات الدولة الاستفادة من توفير الدعم المالي اللازم لبعض مشروعات التنمية المستدامة, ويأتي ذلك تنفيذاً للهدف رقم ١٣ من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى مصر إلى

١) أطلقت الحكومة المصرية هذه الاستراتيجية في ١٩ مايو ٢٠٢٢, كأحد أركان ضمان جودة واستمرار مؤشرات التنمية المستدامة, وبغرض الحد من تأثيرات أزمة تغير المناخ, وهي ثمرة تعاون مشترك بين كافة قطاعات الدولة. راجع الجهود المصرية بشأن قضية تغير المناخ, متاح على موقع الهيئة العامة للاستعلامات: www.sis.gov.eg

تحقيقها( )[١].

وعلى مستوى التعاون الاقليمي والدولي, فقد حرصت مصر على تنمية جهود التعاون بين الدول في المجالات المتعلقة بالمناخ والبيئة, وقد شاركت مصر في العديد من المؤتمرات والفعاليات المتعلقة بقضية التغيرات المناخية, وقد تقدمت مصر بطلب لاستضافة الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP 27), والتي ستنعقد خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢.

وتشير الدراسات المتخصصة في شأن المناخ إلى ضرورة قيام الحكومة المصرية بتوجيه المزيد من العناية والدعم لقضية تغير المناخ لضمان نجاح جهود المواجهة على المستوى المصري, كما ألمحت الدراسات إلى أن الاستفادة من اتفاق باريس للتغير المناخي سوف يتوقف على القيام باتخاذ خطوات هامة داخل المجتمع المصري, من بينها: تحديد أهداف وطنية لخفض الانبعاثات الضارة, وبصفة خاصة غازات الاحتباس الحراري, وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في ذات الشأن, علاوة على تطوير نقل التكنولوجيا وتوفير فرص للاستثمار في مجالات البيئة والمناخ( )[٢].

وترتيباً على ما سبق, فقد أثمرت الجهود المصرية بشكل كبير في تقدم ترتيب مصر في مؤشرات أداء تغير المناخ CCPI للعام ٢٠٢٢, حيث أوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة

---

١) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ طرحت الحكومة المصرية أول سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار, وذلك تمويلاً للمشروعات الصديقة للبيئة, والتي من أهمها: التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة, مثل طاقة الشمس والرياح واستخدام الغاز الطبيعي, فضلا عن المشروعات المتعلقة بالنقل والمواصلات, وذلك بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات المضرة بالغلاف الجوي والمسببة للاحتباس الحراري. **الأستاذة/ آمنة فايد: التغيرات المناخية في مصر, التداعيات وآليات التكيف, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**, متاح على الموقع الالكتروني:

www.acpss.ahram.or.eg

٢) الدكتور/ أحمد قنديل : مصر واتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي – الطريق إلى عام ٢٠٢٠, مرجع سابق.

(ISSN: 2356 - 9492)

العامة والإحصاء أن مصر جاءت في المركز ٢١ خلال هذا العام بحسب مؤشر أداء تغير المناخ, وهو مؤشر يهدف إلى تقييم السياسات والبرامج المتبعة في الدول المختلفة لمواجهة تغير المناخ, وتقدم نسخة محدثة منه لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بشكل سنوي.

وأرجع التقرير التقدم في مركز مصر إلى عدة سياسات اتبعتها الدولة المصرية, من بينها, ارتفاع كمية الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة(طاقة الرياح والطاقة الشمسية), فضلا عن انخفاض كمية الاستهلاك من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون, وجاء ذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للحفاظ على طبقة الأوزون لعام ٢٠٢٢, والموافق ١٦ سبتمبر من كل عام( )[١].

١) راجع: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تقدم مصر للمركز ٢١ عالمياً في المحافظة على طبقة الأوزون, متاح على الموقع الالكتروني: www.m.a

المبحث الثاني
التغير المناخي وحقوق الإنسان

تمهيد وتقسيم:

يعتبر إقرار حقوق الإنسان والاعتراف بها في نطاق القوانين الداخلية والمواثيق العالمية من ثمار كفاح البشرية على مدى قرون طويلة, وقد أصبح معيار تقدم وتطور أي نظام قانوني يتوقف على مدى إعلائه لحقوق الإنسان وحرياته, وترجع الجذور التاريخية الحقيقية لحقوق الإنسان للأديان السماوية( )[١].

ومن الثابت أن حقوق الإنسان تولد معه, واستقلالاً عن الدولة التي يعيش فيها( ), وتتميز تلك الحقوق – كقاعدة عامة– بأنها واحدة في كل مكان على الأرض, فهي ليست وليدة نظام قانوني معين( ), إنما تتميز بوحدتها وتشابهها باعتبارها ذات الحقوق التي يتعين الاعتراف بها لكل إنسان, وينبغي احترامها وحمايتها( ), لأنها جوهر ولب كرامة الإنسان التي منحها له

---

١) الدكتور/ محمود سلام زناتي: مدخل تاريخي لدراسة حقوق الإنسان, الطبعة الأولى ١٩٨٧م, ص ٤٤ ٢؛ **الدكتور/ حسين حنفي عمر: احترام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية**, دون تاريخ, ص ١٢.

٢) نصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المبرمة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩م في هذا الشأن على "الإعتراف بحقوق الإنسان ليس منحة من أية دولة, بل مصدره شخصية الإنسان ذاتها..."

٣) **Simon Caney: Climate change, Human Rights, and Moral Thresholds**, in Global Justice and Future Generations, Oxford 2010, p. 164.

٤)**الدكتور/ أحمد أبو الوفا والدكتور/ عبد المنعم زمزم: حقوق الإنسان دولياً وفي القانون المصري**, مطابع جامعة القاهرة, ٢٠٠٧,

(ISSN: 2356 - 9492)

الخالق سبحانه وتعالي في قوله" **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**"( )[١].

وقد لاقت قضية احترام حقوق الإنسان عناية كبيرة من جانب الدول والمنظمات الدولية, فعلى المستوى الداخلى تحرص الدول على تضمين دساتيرها احترام مبادئ حقوق الإنسان, كما تحرص على كفالتها في قوانينها الداخلية( )؛ أما على المستوى الدوّلي فإن المواثيق الدولية تكفل تلك الحماية بمستويات مختلفة, فمنها ما هو إسترشادي ومنها ما هو ملزم للدول الأطراف, وقد ذهبت بعض المنظمات الدولية في شأن حماية حقوق الإنسان إلى أبعد من ذلك, فخولت بعض الأجهزة القضائية الدولية مراجعة مواقف الدول المتعلقة بكفالة وحماية حقوق الإنسان, ومن ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان( )[٣].

وفيما يلي نتعرض لبيان الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان, ثم نعرض لآثار التغيرات المناخية على تلك الحقوق من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: أجيال حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: التأثير السلبي للتغير المناخي على حقوق الإنسان وأثره على الجريمة.

ص ٤

١) سورة الإسراء, الآية ٧٠.

٢) الدكتور/ حسين حنفي عمر: احترام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية, مرجع سابق, ص ٨ ٤

٣) يعترف الاتحاد الأ وروبي بالاختصاص القضائي للمحكمة الأ وروبية لحقوق الإنسا نفي مراجعة نصوص القوانين الداخلية للد ول الأعضاء, ويتسنى لها ذلك من خلال ما يرفعه الأفراد أمامها من منازعات ضدد ولهم بشأ نتطبيق تلك القوانين, وتستطيع المحكمة أ نتقضي بالتعويض ضد أيد ولة منض د ول الاتحاد يثبت أنها أخلت بحقوق الإنسا نمن خلال إجراء اتخذته إحدى سلطاتها, ويجوز لكل من للد ول والأفراد اللجوء إلى اللجنة الأ وروبية لحقوق الإنسا نوالتي تتولى بد ورها مباشرة الدعوى أما م المحكمة. ؛ **الدكتور/ حسين حنفي عمر: احترام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية**, مرجع سابق, ص ٨٨

المطلب الأول

أجيال حقوق الإنسان

يُقسِمُ الفقه حقوق الإنسان بحسب ظهورها وشيوع الاهتمام بها والتطورات الواقعية التي عاصرتهاإلى أجيال ثلاثة( )[2],ويعتني كل جيل منها بمجموعة من الحقوق التي يتعين كفالتها وتوفير الحماية القانونية الكاملة لها, ويرمز للجيل الأول من حقوق الإنسان بالحقوق الزرقاء, بينما يرمز للجيل الثاني بالحقوق الحمراء, ويرمز للجيل الثالث منها الحقوق الصفراء( )[3].

الجيل الأول من حقوق الإنسان ويُسمىبالحقوقالزرقاء, وهويهتم بقضايا الحرية والمشاركة السياسية وهي مدنية وسياسية بطبيعتها، كما أنها تحمل نزعةفردية قوية,فهي معنية بحماية الفرد من تجاوزات السلطة, وتتخذ فيها الدولة موقفاً سلبياً تجاه ممارسة الفرد لهذه الحقوق( ).

ويشتمل الجيل الأول على حقوق من بينها: الحق في الحياة, وحرية التعبير والحق في محاكمة عادلة وحرية الأديان وحقوق التصويت, وهي حقوق ساعدت في تأسيسها وثيقة الحقوق في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في

---

١) الدكتور/ محمود شريف بسيوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان – المجلد الثاني (الوثائق الإسلامية والإقليمية), دار الشروق – القاهرة, الطبعةالأولى ٢٠٠٣م, ص ١٢.

٢) تم تقسيم حقوق الإنسان على هذا النحو بالنظر إلى البعد التاريخي والبعد الموضوعي, وبالنظر الأول إلى التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان زمنياً, من خلال مراقبة ومتابعة المراحل الزمنية التي تم تبني خلالها آليات لإقرار حماية حقوق الإنسان؛ ويهتم الثاني: بموضوع حقوق الإنسان وتصنيفها على أساس الأهداف الإنسانية والاجتماعية المرغوب حمايتها. **الدكتور/ محمود شريف بسيوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان – المرجع السابق, ص ١٢.**

٣) كلمة الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور في افتتاح المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي – القاهرة ١٩٩٣, حول مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة, دار النهضة العربية, ١٩٩٣, ص ١٠.

(ISSN: 2356 - 9492)

القرن الثامن عشر، رغم أن حق المحاكمة العادلة له أصوله في وثيقة الماجنا كارتا التى تعود لعام ١٢١٥م.

وتتعلق حقوق الجيل الثاني بمجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, ويأتي على رأسها الحق في المساواة,وفيها تتخذ الدولة موقفاً إيجابياً لتمكين الفرد من ممارسة هذه الحقوق بما يمكنه في الوقت نفسه من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية, وقد بدأ الاعتراف بهذه الطائفة من الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية.

والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةتعمل على ضمان ظروف ومعاملة متكافئة لفئات المجتمع المختلفة,**وتضم بين دفتيها:** حق الحصول على عمل، وحق الحصول على الرعاية الصحية والسكن، بالإضافة للضمان الاجتماعي وإعانات العاطلين,ويطلق على هذه الحقوق أحيانا وصف الحقوق "**الحمراء**", وهي تفرض على الحكومات واجب احترامها ونشرها وتحقيقها، لكن هذا يعتمد على توافر الموارد, وهذا الواجب مفروض على الحكومة لأنها تتحكم بمواردها ومقدراتها, لا أحد يملك حقا مباشراًللسكن أو التعليم المجاني.

ويتخطى الجيل الثالث من حقوق الإنسان مجرد الحقوق المدنية والاجتماعية، وقد ذكرت هذه الحقوق في عدة وثائق تقدمية في القانون الدولي مثل إعلان ستوكهولم للبيئة في١٩٧٢م, والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية في ١٩٩٢م, بالإضافة إلى وثائق أخرى طموحة ولكن غير ملزمة قانونيا.

ويعتمد هذا الجيل على التضامن الاجتماعي بين الأفراد أكثر مما يعتمد على العلاقة بين الفرد والدولة, ويعتبر الحق في البيئة من أهم صور حقوق هذا الجيل( ), ولا يزال مصطلح "**الجيل**

١) كلمة الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور في افتتاح المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي – القاهرة ١٩٩٣, حول مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة, درا النهضة العربية, ٩٩٣طس ٠ ١؛ **الدكتور/ عصام أحمد محمد : الحق**

الثالث من حقوق الإنسان" غير رسمي إلى درجة كبيرة، **ولهذا تنطوي تحته مجموعة واسعة من الحقوق، من ضمنها**:حق المفاوضة الجماعية, حق تقرير المصير, حق التنمية الاجتماعية والاقتصادية,الحق في بيئة صحية,الحق في الموارد الطبيعية, الحق في الاتصال والتواصل, حق المشاركة في التراث الثقافي,الحق في الاستدامة والإنصاف بين الأجيال( ).

وعلى أية حال, فإن الحماية القانونية لحقوق الإنسان تبدو ملحة في مواجهة التقدم التكنولوجي الذي يهدد فى جانب منه البيئة المحيطة بالإنسان, وهو بذلك يهدد الفرد نفسه, ولابد لهذه الحماية أن تعمل على تحقيق مستقبل أفضل للإنسان يسيطر فيه على التقدم بدلا من أن يكون أسيراً أو عبداً له( ).[٢]

في البيئة كأحد حقوق الإنسان. بحث منشور ضمن أعمالالمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي – القاهرة ١٩٩٣, حول مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة, درا النهضة العربية, ١٩٩٣, ص ٧٢ ا.

١) **Karel Vasak, "Human Rights: A Thirty-Year Struggle: the Sustained Efforts to give Force of law to the Universal Declaration of Human Rights",** UNESCO Courier 30:11, Paris: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, November 1977

٢) إذا نظرنا إلى الحماية القانونية للبيئة, نجدا ن هذه الحماية قد تصدرت مكانها ضمن أ ولويات المجتمع الد ولي, وبصفة خاصة بعدأ ن فجع العالم بوقوع العديد من الحوادث البيئية الخطيرة, كا ن أبرزها انفجار مفاعل تشرنوبل ع م ١٩٨٦في الاتحاد الوفيتي السابق, وكا ن بمثابة محطة لإدراك خطورة الحوادث البيئية, وجاء عقب ذلك العديد من الفعاليات الد ولية بقصد الوصول إلى استخدا م آمن ومفيد للبيئة المحيطة بالإنسا ن

وفيما يتعلق بالمسئولية الجنائية عن الجرائم الماسة بالبيئة نجد أنه ثار البحث حول طبيعة ونوع القانو ن الذي يكفل هذه الحماية, وقد ذهب البعض إلى الاعتماد على قانو ن العقوبات لحماية البيئة, باعتباره القانو ن الذي يعبر أصدق تعبير عن المصالح والقيم الاجتماعية الأساسية ويواجه المساس بها, مما يتطلب اعتبار الاعتداء على البيئة جريمة يعاقب عليها القانو ن؛ بينما ذهب البعض الآخر إلى عد م ملاءمة استخدا م قانو ن العقوبات كأداة لتقرير حماية البيئة, على أساس أ ن القانو ن يواجه السلوك الفردي بينما ينبع الاعتداء على البيئة من سلوك جماعي تراكمي أكثر مما ينتج عن سلوك فردي, وبالتالي يكو ن القانو ن الإداري هو الأكثر ملاءمة لتقرير حماية البيئة.

(ISSN: 2356 - 9492)

المطلب الثاني
التأثير السلبي للتغير المناخي على حقوق الإنسان
وأثره على الجريمة

اعتادت المناقشات الدائرة بشأن تغير المناخ التركيز على الجوانب العلمية والبيئية والاقتصادية المرتبطة بالظاهرة, لكن بتطور الفهم العلمي لأسباب وتبعات تغير المناخ واتضاح تأثيرات ذلك على البشر وظروف المعيشة, اتسع نطاق النقاشات تدريجياً وباتت الأبعاد البشرية والاجتماعية لتغير المناخ تحظى باهتمام كبير, وقد تناولت أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هذه القضية بالنظر والعناية, فجاءت العديد من القرارات المتعلقة بهذه الظاهرة( )[١].

ونود في هذا المقام أن نشير إلى أن التعرض بالبحث لقضية التأثير السلبي للتغير المناخي على حقوق الإنسان إنما هو انطلاق من قاعدة مهمة, ألا وهي: أن البلدان التي يسودها احترام حقوق الأفراد وحرياتهم العامة هي الأقل في معدلات ارتكاب الجرائم, وبالعكس فإن الأماكن التي يظهر فيها انتهاكات لحقوق الإنسان, بصفة خاصة من جانب السلطة العامة, تكون هي الأكثر في معدلات الجريمة, وذلك بحسب أن احترام حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من سيادة القانون, وأنها – حقوق الإنسان وحرياته– تأخذ موقع الصدارة لأن وظيفة القانون في نهاية الأمر هي ضمان إشباعها وحمايتها( )[٢].

وبلا شك فإن التأثير الذي يخلفه التغير المناخي على الموارد الاقتصادية للدولة( ) سينعكس

---

١) **التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان– تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان, يناير ٢٠٠٩**, ص ٣. متاح على الرابط الالكتروني:www.hrlibrary.umn.edu

٢) **الدكتور/ أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية, الكتاب الأول**– ٢٠١٤م دار النهضة العربية, القاهرة, ص ١٠, ص ١٨.

٣) التكيف مع مناخ متغير في البلدان العربية – دراسة للقادة في بناء القدرة إزاء تغير المناخ, تقرير تنمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا –

سلباً على قدرتها في الوفاء بمتطلبات مواطنيها, وبالتالي فإنه قد ينعكس على العلاقة بين الدولة والأفراد( ), فيحدث شكلاً من أشكال الصراع يسود العلاقة بينهما,وهو ما قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المصلحة العامة, كجرائم الاعتداء على الأمن الداخلي والخارجي كالإرهاب

إعداد: البنك الدولي للإنشاء والتعمير – واشنطن, ويرصد التقرير العددي من ملامح التأثير على اقتصاديات الدول العربية و في إفريقيا كمثال؛

OECD: The Economic Consequences of Climate Change, OECD publication, paris, 2015, Available on: https://dx.doi.org/10.1787/9789264235410-en

١) تجدر الإشارة إلى أن التزام الدولي بخفض انبعاثاتها واتخاذ إجراءات جدية للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي لم تعد مجرد رفاهية أو منحة من الدولة, وإنما باتت ضرورة وجودية والتزام قانوني على الدول المختلفة, وتطبيقاً لذلك فقد قامت جمعية سويسرية تدعى"مسنات من أجل المناخ", برفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتهم فيها دولة سويسرا باتباع سياسة مناخية تنتهك الحق في الحياة, وعلى الرغم من أن تشكيل هذه الجمعية لا يضم سوى السيدات المسنات إلا أن الجمعية تطالب بالزام الدولة باتخاذ تدابير جدية وفعالة للحد من انبعاثاتها, والتعاطي مع ملف أزمة تغير المناخ حماية لحقوق الأجيال القادمة, وبحسب الجمعية فإن سويسرا من خلال السعي غير الكافي لمواجهة تغير المناخ, تنتهك الحق في الحياة الذي نص عليه الدستور الفيدرالي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان, وقد استلهمت السيدات عضوات الجمعية فكرة إقامة دعواهن امام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من حكم لإحدى المحاكم الهولندية التي حكمت في دعوى أقامها عدد ٨٨٦مواطناً هولندياً تدعمهم مؤسسة أورجيندا Urgenda" المدافعة عن البيئة, ويطالبون فيها بإلزام الحكومة الهولندية ببذل المزيد من الجهد لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وذلك خلال ديسمبر ٢٠١٩.

وكانت الجمعية قد تقدمت بطلب إلى السلطات الرسمية السويسرية لخفض الانبعاثات واتخاذ خطوات فعالة في هذا المجال, إلا أن طلبها قوبل بالرفض, وهو ما دفعها إلى تقديم دعواها إلى المحكمة الإدارية الفيدرالية السويسرية, والتي رفضت الدعوى بدعوى أن النساء اللاتي يزيد سنهن عن ٦٥ عاماً لسن الفئة الوحيدة التي تتأثر بعواقب تغير المناخ, مما دفع الجمعية لإقامة الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان, واستندت الجمعية في ذلك إلى ضرورة تدخل العدالة لضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية, وتشير بعض الوكالات الدولية إلى وجود آلاف القضايا في الولايات المتحدة وحدها للمطالبة بالتصدي لتغيرات المناخ وما ينتج عنها من آثار, لاسيما على العديد من الدعاوى التي رفعت على إثر الدعوى الهولندية والسويسرية. تقرير منشور على الموقع الالكتروني:

https://www.swissinfo.ch

(ISSN: 2356 - 9492)

والتخابر وغيرها, كما يقود البعض لاقتراف جرائم الاعتداء على الوظائف العامة كجرائم الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام, كما أن من شأن ندرة الموارد التي يحققها هذا التغير أن يزيد من حدة الصراع بين الأفراد وبعضهم البعض في الحصول على فرص العمل ومصادر الكسب, وهو ما من شأنه أن يؤجج الصراع بينهم فيدفعهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المصلحة الخاصة, كالقتل والضرب والاغتصاب وجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة... إلخ.

ولكن التساؤل الذي يمكن أن يثار في هذا الشأن هو: كيف تؤثر التغيرات المناخية على التمتع بحقوق الإنسان؟, وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه الظاهرة على هذه الحقوق؟.

في البداية, نود أن نشير إلى نص المادة الأولى من إعلان استوكهولم لعام ١٩٧٢, والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والتي نصت على أن "**لكل شخص الحق الأساسي في الحرية والمساواة وظروف الحياة الملائمة, في بيئة ذات نوعية تسمح بحياة كريمةورفاهية, وهو يتحمل مسؤولية جسيمة لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحالية والمقبلة**".

وقد أكد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في قراراته المتعددة أن "**تغير المناخ يشكل تهديداً فورياً وبعيد المدى للأشخاص والمجتمعات في جميع أنحاء العالم, وله آثار على التمتع الكامل بحقوق الإنسان**".

وتشكل أزمة التغير المناخي تهديداً كبيراً للبشرية أجمع, فهي تهدد بقاء البشر في جميع أنحاء العالم, حيث تسهم هذه الظاهرة إسهاماً مباشراً في حدوث الآثار الضارة, كالجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الحر( )[١], وما يترتب على ذلك من فقدان التنوع

١)**Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of theIntergovernmental Panel on Climate Change** (Cambridge, United Kingdom, Cambridge.University Press, 2007).

البيولوجي وانهيار النظم الإيكولوجية, علاوة على التأثير على اقتصادات الدول المختلفة( ), وبالتالي التأثير على الدخل القومي لكل دولة, وهو ما يؤثر بالتبعية على قدرة الدول المختلفة في الوفاء بمتطلبات أفرادها, ويؤدي ذلك بشكل غير مباشر إلى التأثير على العلاقة بين الدولة والأفراد( )[٢].

ولا يهدد التغير المناخي الحياة البشرية فحسب, وإنما يتهدد الأحياء كافة, ومن هذا المنطلق فهو يؤثر بشكل غير مباشر على حقوق الإنسان( ),ويتحقق هذا التأثيرالسّلبي من خلال ما تحدثه التغيرات المناخية من ضررٍ لحقوق جميع البشر وحرياتهم, ما لم تتخذ إجراءات جذرية تحُدُ منه على وجه السرعة, وهو بذلك يؤثر على الحقوق الأساسية للإنسان,كحق الإنسان في الحياة( ) وحقه في الصحة( ) والتعليم, والحق في التّنمية المستدامة, والحق في الغذاء والحق في المياه( ),

---

١) **Richard S.J. Tol: The Economic Effects of Climate Changes,** Journal of Economic Prespectives, April 2009, Volume 23– Number 2– Spring 2009, P. 29.

٢) **Esra KADANALI and Omer YALCINKAYA : EFFECTS OF CLIMATE CHANGE ON ECONOMIC GROWTH: FROM 20 BIGGEST ECONOMICIES OF THE WORLD**, Romanian Journal of Economic Forecasting– XXIIII(3)2020, p. 94.

٣) **Secretary–General, "The highest aspiration: a call to action for human rights", remarks made to the Human Rights Council on 24 February 2020.**

www.un.org/sg/ : متاح على الرابط

٤) تشير منظمة الصحة العالمية إلى أ ن تغير المناخ يتوقع أ ن يتسبب – بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠ في وفاة قرابة ٢٥٠٠٠٠ (مائة ن وخمسو ن الف) شخص إضافي كل ع م, وذلك بسبب سوء التغذية والملاريا والإسهال والإجهاد الحراري.

WHO, "Climate change and health", 1 February 2018, Available at:

www.who.int/.news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

٤) انظرالمفوضيةالساميةلحقوق الإنسانوبرنامجالأممالمتحدةللبيئة" الرسائلالرئيسيةحولحقوق الإنسان وجائحة كوفيد ١٩, متاح على الرابط:

https://www.ohchr.org/Documents.Issues/ClimateChange/COVID19_AR.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

فضلا عن العديد من الحقوق الاجتماعية والثقافية التي تتأثر بشكل غير مباشر بآثار التغير المناخي( )[٢].

وقد ذكرت اللجنة الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام ٢٠١٨ بشأن حقوق الإنسان "**أن تغير المناخ يعد من بين أكثر العوامل إلحاحاً وخطورة من تلك التي تهدد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتع بالحق في الحياة**", كما سلطت المنظمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الضوء على أثر تغير المناخ على الحق في الحياة والغذاء, بما في ذلك ازدياد الجوع وسوء التغذية والآثار على نمو الأطفال إلى غير ذلك من ظهور

---

١) يقدر عدد من يعاني من الإجهاد المائي بصوره المختلفة بنحوأكثرمنبليونيشخصفيبلدانمختلفة, ويُتوقعأنيتأثرضعفهذاالعددعلىوجهالتقريببحلولعام ٢٠٥٠. **راجع: الأمم المتحدة, مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان : أسئلة يتكرر طرحها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان,** تقارير عن حالة حقوق الإنسان في ظل التغير المناخي – نيويورك وجنيف ٢٠٢٢م

٢) وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" فإن تغير المناخ يتسبب في حدوث أحوال جوية شديدة الوطأة وجفاف وفيضانات وكوارث أخرى, تحرم ملايين البشر في أنحاء العالم من سبل عيشهم, ويتضرر من ذلك قرابة ٨٠٠مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة مصيد الأسماك في بقائهم على قيد الحياة.

FAO, Agriculture and Climate Change: Challenges and Opportunities at the Global and Local Level – Collaboration on Climate-Smart Agriculture (Rome, 2019) at:

www.fao.org/3/CA3204EN/ca3204en.pdf

ووفقاً للبنك الدولي فإن آثار تغير المناخ سوف تلقي ١٠٠مليون شخص إضافي في قبضة الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

climate-informed-development-needed-to-keep-climate-change-from-pushing-more-than-100-million-people-into-poverty-by-2030.at:

www.worldbank.org/ar/news/feature/2015/11/08/rapid

وتقدر منظمة الأمم المتحدة لطفولة "اليونيسيف" أن طفلا واحداً من كل أربعة أطفال (بما يعادل ٦٠٠مليون طفل) سيعيش في مناطق تعاني من إجهاد مائي بالغ الشدة بحلول عام ٢٠٥٠.

UNICEF, Thirsting for a Future: Water and Children in a Changing Climate (New York,2017). At:

www.unicef.org/media/49621/file/UNICEF_Thirsting_for_a_Future_ENG.pdf

الأمراض والوفيات الناجمة عنه( )[١].

وعلى مستوى الحق في التنمية المستدامة كحق من حقوق الإنسان, تشكل قضية التغير المناخي تحدياً كبيراً, وقد اعتبرته الجمعية العامة للأمم المتحدة من أكبر التحديات التي تواجه عصرنا الحالي, وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة( )؛ كما أكدتالجمعيةالعامة

أنَّالآثارالمترتبةعلىتغيرالمناختؤثرتأثيراًخطيراًفيالمناطقالساحليةوالبلدانالساحليةالمنخفضة،ومنبينهاكثيرمنأقلالبلداننمواًوالدولالجزريةالصغيرةالنامية،وأنالخطريهددبقاءالكثيرمنالمجتمعات،وبقاءالنظمالبيولوجيةالتيتدعمكوكبالأرض( )[٣].

وقد أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقريراً عن حالة حقوق الإنسان ومدى تأثرها بتغير المناخ (تقرير المفوضية عام ٢٠٠٩م بناء على طلب مجلس حقوق

)Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Impacts, Adaptation,and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II tothe Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge,.United Kingdom, Cambridge University Press, 2014), p. 1056.

٢) أكد الإعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية وحيوية هذا الحق باعتباره منطلقاً رئيسياً لضمان نيل الحقوق المختلفة, وقد جاء بخطةالتنميةالمستدامةلعام ٢٠٣٠،الاعترافبأنَّالتصديلتغيرالمناخ (الهدف ١٣) يُعدعاملاًأساسياًفيالتنميةالمستدامة،ممايُبرزأهميتهفيتحقيقتنميةمستدامة وشاملة ومنصفةيعودنفعهاعلىالجميع.

Marcos Orellana: Climate change, sustainable development and the clean development Mechanism, in Realizing the Right to Development, (United Nations publication), at:www.ohchr.org/Documents/Issues/Development.pdf

٣) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Synthesis Report, p. 17.

(ISSN: 2356 - 9492)

الإنسان), وقد وصف التقرير الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق معينة, كالحق في الحياة الذي سيتهدده العديد من الأحداث الجوية مثل الفيضانات والعواصف والجفاف وغيرها, وكذلك الحق في الغذاء, الذي يتأثر نتيجة انخفاض انتاجية المحاصيل في الدول المختلفة؛ الحق في الماء, الحق في الصحة , الحق في السكن, الحق في تقرير المصير الذي يهدده الغمر والاختفاء المحتملان للدول الجزرية الصغيرة, كما أكدت المفوضية أن تغير المناخ سيؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والشعوب الأصلية( )[١].

ولا شك أن التأثير السلبي لتغير المناخ على حياة البشر ومن ثم التأثير السلبي على التمتع بحقوق الإنسان ليس مجرد احتمال مستقبلي, إنما هو نتيجة حتمية يتعين التسليم بها والعمل في ضوء آثارها, فهناك العديد من الأنواع النباتية والحيوانية التي نقلت بالفعل نطاقاتها وغيرت سلوكها استجابةً لتغير المناخ المرصود على مدى العقود الأخيرة, كما لوحظ موت الأشجار في العديد من الأماكن في أنحاء العالم, وهناك تأكيدات تُرجِح أن يعزي تغير المناخ إلى موت الغابات في بعض المناطق, وهو ما يشكل خطراً بيئياً عظيماً, وهو ما يحتم التأثير سلباً على تمتع الإنسان بحقوقه, ويدلل على وجوب أخذ الحكومات قضية تغير المناخ بعين الاعتبار والعمل على إيجاد حلول لها, أو على الأقل التكيف معها( )[٢].

إن تأثيرات تغير المناخ على عناصر البيئة المختلفة من شأنه أن يقوض إمكانيات الدول والأفراد معاً, ويمكن لتدابير التكيف والتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة أن يؤثر

---

١) **John H. Knox: HUMAN RIGHTS PRINCIPLES AND CLIMATE CHANGE**, Electronic Copy, Available at:https://ssrn.com/abstract=2523599

٢) **UNEP , SABIN CENTER FOR CLIMATE CHANGE LAW, COLUMBIA LAW SCHOOL: CLIMATE CHANGE and HUMAN RIGHTS**, December 2015, p. 8.

سلباً على ممارسة حقوق الإنسان, وهناك حالات موثقة لمشاريع الطاقة الكهرومائية والوقود الحيوي وبرامج إعادة التوطين نتيجة النزوح بسبب تغير المناخ تؤكد تأثر حقوق الإنسان؛ علاوة على ذلك, فإن الاستجابة لتأثيرات هذه الظاهرة ومحاولة التكيف معها ستضيف عبئاً اقتصاديا على الدول المختلفة, ولا شك أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النامية – التي لا تتحمل اقتصاداتها مثل هذه الأعباء الإضافية, وهو ما يضغط بشكل غير مباشر على حياة الإنسان ورفاهيته( ).

ولعل هذا العرض الموجز لتداعيات التغير المناخي على التمتع بحقوق الإنسان يدعونا إلى الاعتراف بالصلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان, إذ يجب أن تشير مؤتمرات الدول الأطراف إلى هذه العلاقة, والتأكيد على احترام الدول الأطراف لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها, فضلاً عن وجوب الدعوة إلى الالتزام بالحماية الكافية لحقوق الإنسان في مواجهة مخاطر هذه الظاهرة, والحرص على ألا تأتي عمليات وإجراءات التكيف مع آثار الظاهرة على حساب حقوق الإنسان في أي دولة, أضف إلى ذلك ضرورة كفالة ضمانات أقوى لحقوق الإنسان في الاتفاقيات والبروتوكولات والقوانين التي تنظم تمويل التغير المناخي؛ وأخيراً وجوب إشراك منظمات ووكالات حقوق الإنسان بصفة عامة في المناقشات الخاصة بتغير المناخ والتكيف معه.

وقد وجهت منظمة الأمم المتحدة في نداءات متكررة للدول المختلفة أنّ عليها ألاتكتفيباتخاذتدابيرفعالةتحولدونحدوثخسائرمتوقعةويمكنتفاديهافيالأرواحبلوأنتمكِّنالناسأيضاًمنالتمتعبحيا

---

١) **UNEP , SABIN CENTER FOR CLIMATE CHANGE LAW, COLUMBIA LAW SCHOOL: CLIMATE CHANGE and HUMAN RIGHTS**, OP, Cit, p. 7.

(ISSN: 2356 - 9492)

ةكريمة(١), كما وجهت المنظمة عناية الدول إلى ضرورة الحد منانبعاثاتغازاتالدفيئة،درءاًلآثارتغيرالمناخالسلبيةعلىحقوق الإنسانفيالوقتالراهنوالمستقبلإلىأقصىحدممكن.

المبحث الثالث

التغير المناخي والجريمة

تمهيد وتقسيم:

يعتبر المناخ من العوامل البيئية أو الطبيعية المحيطة بالفرد, والتي تؤثر بشكل عام على السلوك الإنساني, والعوامل البيئية متعددة ومتنوعة, وهي عوامل نسبية بمعنى أنها ليست واحدة أو متماثلة بالنسبة لجميع الأشخاص, ذلك أن لكل شخص بيئته الخاصة به, وهي تتحدد على أساس

---

١) OHCHR :Understanding human rights and climate change,

ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للـ ـي الأطراف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ, للـ ورة ٢١, باريس ٢٠١٥, ص ١٣, متاح على الموقع:www.ohchr.org/Documents/Issues/ClimateChange/COP21.pdf

مدى اتصاله بالظروف الخارجية وتأثره بها, ولا تخلو دراسة هذه العوامل من فائدة, إذ تفسر لنا سبب لجوء بعض الأفراد إلى سلوك سبيل الجريمة, أو على الأقل تقدم جانباً من هذا التفسير( ).

وقد لاحظ الفلاسفة والمفكرون منذ القدم قيام صلة بين الظروف الطبيعية والسلوك الإنساني, وقد دفع إدراك هذه الصلة فلاسفة الإغريق إلى توجيه المشرع لضرورة التوافق بين القوانين التي تسنها الجماعة لمنطقة معينة وبين الظروف الطبيعية التي تتحكم فيها, كما قاد إدراك هذه الصلة بعض علماء المسلمين إلى دراسة هذا التأثير دراسة تفصيلية مستفيضة, ومن هؤلاء العلامة ابن خلدون في مقدمته, حيث أفاض وأجاد في بيان أثر الحرارة على لون البشرة وعلى هيئة الفرد وطباعه وسلوكه, كما وصف أثر طبيعة الأرض وما تنتجه من غلاتٍ على تكوين أهلها وطباعهم وسلوكهم في الحياة, واستخلص من ذلك أن للظروف الطبيعية تأثيراً على حياة البشر( ).

وقد أبدى لومبروزو وفيري من أقطاب المدرسة الوضعية الإيطالية اهتماماً كبيراً بدراسة العلاقة بين الوسط الطبيعي للشخص وبين الجريمة, كما حظيت هذه الدراسات باهتمامعلماء الاجتماع وعلماء النفس وغيرهم, ونجد مونتسكيو يؤكد في كتابه الذائع الصيت "روح الشرائع" أن الإجرام يزداد كلما اقتربنا من خط الإستواء, وأن السُكْرَ يزداد كلما اقتربنا من القطبين( ).

وقد حفلت أعمال الباحثين والسادة الفقهاء في العصر الحديث ببحث العلاقة بين المناخ وتغير فصول السنة وما يستتبعه من تغير فسيولوجي أو نفسي على الإنسان من ناحية والسلوك الإجرامي من ناحية أخرى, باعتبار أن المناخ يمثل أحد العوامل الخارجية أو البيئية التي يُعزَىَ إليها ارتكاب الجريمة, نظراً لما يعتقد من وجود علاقة بين العوامل الطبيعية والوظائف الحيوية

---

١) "ترجع أولى الدراسات العلمية في تأثير البيئة على الظاهرة الإجرامية إلى العالم البلجيكي أدولف كيتيليه, الذي استخدم المنهج الإحصائي في دراسة علاقة الجريمة بتغيرات المناخ ودرجة الثراء ومستوى الثقافة والمهنة". الدكتور/ يسر أنور على, والدكتورة/ آمال عبد الرحيم عثمان: أصول علمي الإجرام والعقاب– الجزء الأول "علم الإجرام", دار النهضة العربية, ٩٩٩طص ٦٦ ٢.

٢) الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام, الطبعةلأ ولى ١٩٩١, مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية, ص ٦٦ ٢.

٣) الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان : أصول علمي الإجرام والعقاب– مرجع سابقص ٦٩ ٢.

(ISSN: 2356 - 9492)

للإنسان, واهتدى الغالبية العظمى منهم إلى اعتبار المناخ عاملا من العوامل المساعدة أو المهيئة لوقوع الجريمة( )[١].

وقد تناولت دراسات الغالبية العظمى ممن تناول هذه العلاقة بالدراسة والتحليل النظر إلى المناخ باعتباره يعبر عن تغير فصول السنة وتعاقب الليل والنهار واختلاف درجات الحرارة من وقت لآخر, كما هو الحال في فصل الصيف وفصل الشتاء, وما يترتب على ذلك من تغير في السلوك الإجرامي, وكما سبق أن قلنا, انتهت هذه الدراسات إلى وجود صلة بين السلوك الإجرامي والمناخ.

لكن بالنظر إلى ما ذكرناه في صدر هذا البحث, ما يتعلق بالتفرقة بين الطقس والمناخ, نجد أن أغلب من تناول بالبحث هذه العلاقة قد وقع في خلطٍ بين مفهوم الطقس والمناخ, **فالطقس كما ألمحنا سابقاً يقصد به:** وصف الأحوال الجوية اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية للمكان, وهو يشتمل عادة على بيان أحوال وقياسات الظروف الجوية من درجة الحرارة والضغط الجوي والرطوبة النسبية ومعدلات هطول الأمطار وتراكم السحب وسرعة الرياح,,, الخ؛ **أما المناخ فيعرف بأنه:** "الطقس المعتاد" في مكان ما خلال فترة زمنية معينة تتراوح بين عدة أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين, وتعتبر الفترة التقليدية لقياسه هي ٣٠ عاماً( )[٢].

وعلى ذلك يكون جُلُ من تعرض لدراسة هذه العلاقة قد أحل مفهوم الطقس محل مفهوم المناخ, وبذلك فإننا نستطيع القول بأننا نحتاج إلى دراسة متعمقة بشأن العلاقة بين المناخ والظاهرة الإجرامية, باعتبار الدراسات السابقة في ذات الصدد تتعلق بمفهوم الطقس وعلاقته بالظاهرة

---

١) **"صلة المناخ بظاهرة الإجرام حقيقة لا ينكرها أحد ولا تخالف الواقع" الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام**, المرجع السابق, ص ٢٦٧ وما بعدها؛ **الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان : أصول علمي الإجرام والعقاب– مرجع سابق**ص ٢٦٩ وما بعدها؛ **الدكتور/ محمد مؤنس محب الدين: علم الإجرام, دون ناشر**, ٢٠٠٤, ص ١١٠؛ **الدكتور/ أشرف توفيق شمس الدين: أصول علم الإجرام**, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, ٢٠١٢, ص٢٠٦؛ **الدكتور/ محمود أحمد طه: علم الإجرام "الظاهرة الإجرامية"**, كلية الحقوق جامعة طنطا, ٢٠١٨, ص ١٦٠.

٢) **راجع مفهوم الطقس والمناخ بصدر البحث, ص ٩.**

الإجرامية, وذلك بغرض الوقوف على علاقة التغير في المناخ بحجم ونوع السلوك الإجرامي, لكن ذلك لا يغني عن التعرض بداية لبحث العلاقة بين الطقس والمناخ, كمقدمة منطقية للموضوع وتراث فكري لا غنى عنه.

وعلى هدي ما تقدم نتعرض لبحث العلاقة بين التغير المناخي والجريمة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي.

المطلب الثاني: العلاقة بين المناخ والسلوك الإجرامي.

المطلب الأول

العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي

انتهينا فيما سبق إلى اهتداء الغالبية العظمى من الفقهاء والباحثين في مجال الجريمة إلى قيام علاقة بين المناخ(الطقس) والسلوك الإجرامي, وقد اعتمدوا في تقصي أثر تباين الطقس على الجريمة على الإحصاءات الجنائية, وقد بدا لهم من خلال نتائج تحليل هذه الإحصاءات الاختلاف في معدل الجرائم وفي أنواعها استناداً إلى تغير الطقس من منطقة لأخرى, وقد استخدموا أسلوب المقارنة بين تلك الغحصاءات ونتائجها لإثبات أثر اختلاف الطقس على السلوك الإجرامي.

وعلى الجانب الآخر, نجد أن الباحثين والعلماء في مجال الجريمة قد حاولوا تفسير العلاقة بين تغير الطقس والسلوك الإجرامي, فاهتدوا إلى عدد من النظريات أو التفسيرات, قد يصلح بعضها في تفسير هذا الاختلاف أو التغير, وفيما يلي نتعرض لبيان ما انتهى إليه البحث في هذا الأثر, ثم ندلف لبيان ما قيل في شأن تفسير ذلك الأثر؛ وعلى ذلك فإننا نقسم هذا المطلب إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: **تأكيد أثر الطقس على السلوك الإجرامي**.

الفرع الثاني: **محاولات تفسير العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي**.

(ISSN: 2356 - 9492)

الفرع الأول

تأكيدأثرالطقسعلىالسلوكالإجرامي

اعتنى الباحثون بدراسة الاحصاءات الجنائية ونتائجها في كل دولة, وفي المناطق المختلفة التي تضمها أقاليم جغرافية واحدة, وذلك لبيان أثر الطقس على ظاهرة الإجرام, وذلك بقصد عقد مقارنة بين مناطق تتشابه ظروفها العامة لكنها تختلف في طقسها (مناطق الشمال والجنوب في ذات الدولة مثلا), كما قاموا بإجراء مقارنات إحصائية بين إجرام المنطقة الواحدة لكن في فصول مختلفة.

وكان من الباحثين الأوائل الذين وجهوا اهتمامهم بهذه العلاقة العالم "جيري", الذي قارن بين إجرام المناطق الشمالية بفرنسا التي تتسم بالبرودة الشديدة والمناطق الجنوبية التي تتسم بالدفء, وذلك خلال الفترة م ١٨٢٦م إلى ١٨٣٠م, وقد خلص من هذه المقارنة إلى إثبات ارتفاع في معدل جرائم الأشخاص في جنوب فرنسا عنها في مناطق الشمال, فضلا عن زيادة جرائم الأموال في الشمال عنها في الجنوب, وقد صاغ الفقيه "جيرى" استناداً على ذلك ما أسماه "قانون الحرارة الإجرامي", والذي يُعنيَ بإثبات العلاقة بين ظروف الطقس والجريمة, ويربط بين درجات الحرارة والسلوك الإجرامي, فينتهي إلى أن لكل منطقة – وفي حدود ظروفها المناخية– نوعاً معيناً من الجرائم, وكلما تغيرت تلك الظروف فإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم ونوع الجرائم الخاصة بها( )[١].

وفي إيطاليا, تبنى العالم الإيطالي "جاروفالو"ذات النتائج التي انتهى إليها جيري, بعد قيامه بملاحظة الإحصاءات الجنائية في إيطاليا, وذهب إلى نتيجة مؤداها اختلاف الإجرام من حيث الكم والنوع في شمال إيطاليا عنه في الجنوب, وعليه فقد اعتمد قانون الحرارة الإجرامي

١) **الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام**, المرجع السابق, ص ٢٦٨, ٢٦٩؛ **الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان : أصول علمي الإجرام والعقاب**– مرجع سابق, ص ٢٧٠.

كتعبير عن هذه العلاقة بين الطقس والجريمة.

كما أكد ذات النتائج العالم لمبروزو, وذلك نتيجة لدراسته للإحصاءات الجنائية الفرنسية, وانتهى إلى القول بأن جرائم الأشخاص في جنوب فرنسا تبلغ ضعفها في الشمال, وأن جرائم الأموال في الشمال تبلغ ضعف جرائم الأموال في الجنوب؛ كما تأيدت ذات النتيجة في الاحصاءات الأمريكية, حيث تبين منها أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تتناسب تناسباً طردياً مع زيادة معدلات درجة الحرارة( )[١].

وفي مصر, أشارت الإحصاءات الجنائية إلى صحة ذات النظرية التي تربط بين الظروف الجوية وظروف الطقس بصفة عامة وبين الظاهرة الإجرامية, حيث تؤكد الاحصاءات الجنائية على أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزيد معدلات ارتكابها في الجنوب, حيث ترتفع درجات الحرارة عن الشمال الذي يتسم بالبرودة نوعاً ما إذا ما قورن بالجنوب( )[٢]؛ كما أشارت بعض الدراسات إلى أن نسب جرائم الأموال تزيد في مناطق الشمالية من البلاد عنها في المناطق الجنوبية, وأن سكان مناطق الجنوب الذين ينزحون إلى الشمال يقعون ضحايا لجرائم الأموال لاسيما جرائم السرقة والنصب, بصورة أكثر من غيرهم( )[٣], وتدلل كل هذه النتائج – بما لايدع مجالا للشك– على وجود تماثل وارتباط بين التغيرات التي تطرأ على عوامل الطقس وتلك التي تطرأ على الجريمة.

وبالرغم من هذه النتائج الدامغة التي استدل بها العلماء على ثبوت العلاقة بين ظروف الطقس والجريمة, إلا أن البعض الآخر قد شكك في دقة هذه النتائج, واحتجوا بأن ظروف الطقس

---

١) **الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان: أصول علمي الإجرام والعقاب,** مرجع سابق ص ٢٧٠.

٢) تشير الاحصاءات الجنائية أن جرائم القتل العمد التى وقعت في سنوات متتابعة قد بلغت أقصى معدل لها في شهر أغسطس, يليه شهر يوليو, وهما من أشهر الصيف شديدة الحرارة على كافة الأنحاء, بينما بلغت هذه الجرائم أدنى مستوى لها في شهر يناير ثم فبراير, وهما من أشهر الشتاء التى تصل فيها درجة الحرارة إلى أدنى مستوياتها.

٣)**الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام,** المرجع السابق ص ٢٦٩.

(ISSN: 2356 - 9492)

وحدها لا يمكنها أن تتحمل تبعة هذا الاختلاف, إلا إذا تماثلت كافة الظروف والعوامل الأخرى في المناطق محل المقارنة, كما لاحظ آخرون أن ما يميز مناطق الشمال عن مناطق الجنوب ليس فقط عامل الطقس, وإنما هناك عوامل متعددة ومختلفة فيما يتعلق بالظروف السائدة في كل منطقة, ولاختلافها بالضرورة أثر على ظاهرة الجريمة, وهو ما يتعذر معه نسبة اختلاف نوع وكم الجرائم في الشمال والجنوب إلى عامل الطقس وحده.

وقد أجريت بعض الدراسات الأخرى لبحث العلاقة بين درجات الحرارة في الفصول المختلفة وجرائم معينة, كجرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص, وقد أثبتت المقارنات الإحصائية وجود علاقة طردية بين ارتفاع درجة الحرارة وجرائم الاعتداء على الأشخاص؛ وكذلك توافر ذات العلاقة بين جرائم الاعتداء على الأموال وبين انخفاض درجات الحرارة, وذهبوا في نفسير ذلك إلى مذاهب شتى.

الفرع الثاني

محاولات تفسير العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي

عقب التسليم بثبوت العلاقة بين الطقس وارتكاب الجريمة, اهتم جانب كبير من علماء الإجرام بمحاولة تفسير العلاقة بين ظروف الطقس وحجم ونوع السلوك الإجرامي, غير أنهم لم يتفقوا على تفسير موحد لهذه العلاقة أو الصلة, ولعل مردَ ذلك إلى إختلاف نظرة كل منهم إلى

طبيعة هذه العلاقة, فمنهم من أرجعها أو حاول تفسيرها بالنظر إلى الظروف الطبيعية, بينما ردها آخرون إلى تغير الظروف الاجتماعية, فيما ذهب آخرون إلى تفسيرها وفقاً للجانب العضوي والنفسي, وأخيراً هناك من ينظر إلى كل هذه الاتجاهات نظرة تكاملية, بحيث تسهم كل منها في تفسير جانب من هذه النتيجة, فظهر الاتجاه التكاملي أو التفسير التكاملي لهذه العلاقة.

أولا: النظرية الطبيعية:

استند بعض العلماء والباحثين في تفسير قانون الحرارة الإجرامي/ تغير معدلات وأنواع الجرائم بالتغير الذي يطرأ على ظروف الطقس إلى التأثير المباشر للعوامل الطبيعية كتغيرات التعرض للضوء والحرارة على الإنسان, فيما يسمى بالنظرية الطبيعية استناداً إلى الأساس في التفسير.

ويتجه أنصار هذه النظرية إلى تفسير هذا التغير في كم ونوع الجريمة بوجود صلة أو علاقة مباشرة بين تغيرات الجو من درجة حرارة وأشعة الشمس وضوء النهار والبرودة من ناحية, وبين جرائم العنف, ومؤدى ذلك في نظرهم: أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة حيوية أجهزة جسم الإنسان, مما يؤدى إلى زيادة في حدة الطبع, ويؤثر أيضاً على قواه الجنسية, فيدفع إلى تحكم العاطفة في الفرد, وعليه تزداد نسب جرائم العنف وجرائم الآداب, أما الإنخفاض في درجات الحرارة وقلة فترات التعرض لأشعة الشمس وحرارتها, فإنها تؤدى إلى التأثير الإيجابي على العناصر السابقة, فتجعل الشخص أكثر هدوءاً, مما يقلل جرائم العنف في سلوكه.

كما أرجع بعضهم ذلك إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بجسم الإنسان ينقص من حاجة الجسم إلى الحرارة اللازمة لبقائه, وبذلك تفيض عن حاجة الإنسان القوى والطاقة التي تنتجها وتختزنها الأجهزة الداخلية لديه, مما يدفعه إلى أعمال القوة والعنف( ), ويعتقد العلامة الألماني فولدس أن الحرارة تُضعِف من قدرة الإنسان على المقاومة, وبصفة خاصة مقاومة الدوافع اللا

---

١) رأي العالم الإيطالي فيري.

(ISSN: 2356 - 9492)

أخلاقية( )[١].

ويفسر أنصار هذا الفريق ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الأموال في فصل الشتاء بما يتسم به من طول فترة الليل, وقصر فترة الضوء التي يتعرض لها الإنسان حيث يقصر النهار, ويربطون بين جرائم السرقة بصفة خاصة وحلول الظلام أثناء الليل.

ويخلص هذا الاتجاه نتيجة مؤداها, أن الطقس يؤثر تأثيراً مباشراً على الظاهرة الإجرامية, فكل تغير يطرأ على الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان يؤثر في سلوكه بصفة عامة, وفي السلوك الإجرامي بصفة خاصة, ويشمل ذلك كافة التغيرات في الظروف الطبيعية من رياح وأمطار ورطوبة ... الخ( )[٢].

وعلى الرغم من وجاهة هذه النظرية, ورجاحة ما جاءت به في تفسير جانب من الجرائم إلا أنها كانت مثاراً للنقد, فقد وجه لها بعض أسهمه, أولها: أن القول بأن تغير الحرارة له أثر على جرائم الاعتداء على الأشخاص هو إدعاء غير صادق على إطلاقه, وتكذبه الاحصاءات الجنائية في بعض وجوهه, من ذلك جرائم العرض التي تكثر في فصل الربيع, على الرغم من اعتدال درجات الحرارة فيه؛ وثانيها: أن القول بأن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى فائض من الطاقة في جسم الإنسان لا يستطيع التخلص منه إلا بارتكاب الجريمة, قول تدحضه الإحصاءات الجنائية وتكذبه, بل إن هناك من الدراسات التي تشير إلى أن ارتفاع درجة الحرارة يؤدي إلى إصابة الشخص بالإنهاك الحراري, مما يدفعه إلى الخمول والثبات,,, إلى غير ذلك من أوجه النقد.

ثانياً: النظرية الاجتماعية:

يؤيد أنصار هذه النظرية أن للطقس أثراً غير مباشر على السلوك الإجرامي, فالتغيرات الجوية تؤثر بالتبعية في ظروف الحياة الاجتماعية للأفراد, وينعكس ذلك على سلوكهم, ومن ثم يؤثر على ظاهرة الإجرام؛ ومؤدى ذلك أن تغير ظروف الجو المحيطة ليس سبباً مباشراً في تحديد حجم ولا نوع الجريمة, وإنما يقتصر أثره على التأثير على الظروف الاجتماعية التي تؤثر بدورها

---

١) **الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان : أصول علمي الإجرام والعقاب**– مرجع سابق، ٢٧٢.

٢) **الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام,** المرجع السابق، ٢٧٢.

على حياة الأفراد, مما يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

ويفسر أنصار هذه النظرية بالنظر إلى ارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاءً, أما عن زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص صيفاً فيفسر بأنه ينتج عن زيادة فرص الاحتكاك بين الأفراد, وهو ما ينشأ عنه مشكلات تكون القوة أسرع الوسائل لتسويتها, وينشأ ذلك كأثر لاضطرار الأفراد إلى قضاء وقت طويل خارج منازلهم, لاسيما على الشواطئ والمتنزهات, علاوة على العطلات والإجازات التي تصحب فصل الصيف, وعلى ذلك فإن الأفراد يبددون طاقاتهم الزائدة والمكبوتة في أفعال العنف, فيقع هذا النوع من الجرائم.

أما في فصل الشتاء, فتحل البرودة وتزداد جرائم الاعتداء على الأموال, ويفسر ذلك طبقاً للنظرية الاجتماعية بما يسببه الشتاء من زيادة في حاجات البشر وعدم القدرة على الوفاء بها, مما يدفعهم إلى ارتكاب جرائم الأموال, فضلا عن كون فصل الشتاء فصل ركود اقتصادي لدى بعض المناطق, مما قد يدفع بعض أفرادها لارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال.

ولا شك أن لهذه النظرية جانباً من الصحة يبرر لنا زيادة بعض هذه الجرائم في فصل الصيف أو تلك في فصل الشتاء, غير أن هذا التفسير قاصر عن تفسير الزيادة في كل الجرائم, كما أنه لا يقدم تفسيراً لجرائم العرض, وما هو سبب زيادتها في فصل الربيع, وعلى ذلك تكون هذه النظرية في شق منها محل نظر.

ثالثاً: النظرية العضوية النفسية:

تفسر هذه النظرية اختلاف الجرائم من حيث الكم والنوع باختلاف ظروف الطقس بالنظر إلى العوامل العضوية والنفسية التي تسيطر على الإنسان, وبذلك فإنها – النظرية – تربط بين ارتكاب الطقس والإجرام بصلة مباشرة, ويقررون أن تقلبات فصول السنة تحدث تأثيرات على جسم الإنسان وحالته النفسية, من شأنها أن تدفعه إلى ارتكاب الجريمة, وذلك بسبب التأثير على أعضاء وأجهزة الجسم مما ينعس حتماً على نفسية الأفراد.

وقد حاول أنصار هذه النظرية تطبيقها على جرائم العرض التي أخفقت النظريات

(ISSN: 2356 - 9492)

السابقة في التعرض لها أو تفسيرها, ففسروا زيادة معدلات جرائم الجنس في فصل الربيع بأن لجسم الإنسان دورات فسيولوجية ونفسية تقابل دورات الفصول المختلفة, وتؤثر التغيرات التي تصاحب فترة الربيع على جسم الإنسان فتزيد من حيويته, وتساعد على تنشيط الغريزة الجنسية لديه, مما قد يدفعه إلى ارتكاب هذه الجرائم( )[١].

وعلى الرغم من مقبولية هذا التفسير بالنسبة لجرائم العرض, إلا أنه لا يصلح لتفسير باقي الجرائم, كما أنه تفسير قاصر, إذ يقف عند جرائم العرض دون غيرها, كما انه يبالغ في أهمية الدورات الفسيولوجية لجسم الإنسان( )[٢].

رابعاً: الاتجاه التكاملي في التفسير:

يرجح أنصار هذا الاتجاه أن الصلة بين الطقس والإجرام هي صلة غير مباشرة في غالب الأحوال( ), فإذا كان من الثابت أن بعض الأشخاص يتأثرون بتغير الطقس وتقلبات الجو, مما يحدث اضطرابات في سلوكهم بما قد يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة, فإن هذا الأثر لا يتحقق بطريقة مباشرة ولا في كل الأحوال, فالطقس قد يؤدى إلى التأثير على وظائف الجسم أو مزاج الشخص وحالته النفسية, كما أنه يمكن أن يؤدي إلى التأثير على الظروف الاجتماعية أو التطورات الفسيولوجية, ويقتضي ذلك الجمع بين كل هذه التفسيرات لبيان أثر الطقس على ظاهرة الإجرام.

---

١) الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان, مرجع سابق, ص ٢٧٤.

٢) الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام, المرجع السابق, ص ٢٧٨, ٢٧٩.

٣) الدكتور/ يسر أنور علي والدكتورة/ أمال عبد الرحيم عثمان, مرجع سابق, ص٢٧٥.

المطلب الثاني

العلاقة بين المناخ والسلوك الإجرامي

أسلفت الدراسة فيما سبق أن مفهوم الطقس يختلف عن مفهوم المناخ, وعليه خصصنا المطلب السابق لبيان العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي, وبينا في ذلك ملامح هذه العلاقة وكيفية تفسيرها, ونعتقد أنه من الضروري أن نبحث أثر المناخ باعتباره "الطقس المعتاد" – في مكان ما خلال فترة زمنية معينة تتراوح بين عدة أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين, وتعتبر الفترة التقليدية لقياسه هي ٣٠ عاماً– على السلوك الإجرامي.

فهل هناك علاقة يمكن قراءتها أو رصدها بين الطقس المعتاد– في فترة زمنية طويلة يمكن أن تمتد لعشرات السنوات– وبين السلوك الإجرامي؟, أو بمعنى آخر: هل يمكن أن يؤدي ثبات الطقس لفترة زمنية طويلة إلى تأثير معين على سلوك الجريمة؟؛ وهل يتغير السلوك الإجرامي بتغير الطقس المعتاد "المناخ؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تعرض الفقه لدراسة الإحصاءات الجنائية في دول مختلفة( )، ولفترات زمنية طويلة نسبياً, قد تصل إلى ثلاثين أو خمسين عاماً, وبناء على ما انتهت

---

١) كا ن من أ ولى الدراسات التي رصدت العلاقة بين المناخ بمفهومه طويل المدى وبين الجريمة, دراسة أجراها الباحث Anderson وآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية, نشرت في مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي Journal of Personality and Social Psychology, وتم إجرائها على ٥٠ منطقة حضرية أمريكية لقياس أثر تغير الطقس طويل المدى على الجريمة بين الأعوا م ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥, وانتهت الدراسة إلى أ ن السنوات الحارة تولد معدل أعلى من الاعتداءات المختلفة عن السنوات الأقل حراق وثم دعمت نتائج هذه الدراسة دراسات أخرى أجريت في الق ن الحالي. راجع:

Anderson,Craig A, Bushman, Brad J, Groom, Ral ph W: Hot years and serious and dealy assault:

(ISSN: 2356 - 9492)

إليه دراساتهم توقع البعض أن يكون السلوك الإجرامي بمعدل معين بعد عدة سنوات بزيادة كبيرة عن ما هو عليه الآن( )[١].

وبالنظر إلى ما يحققه التغير المناخي من تأثيرات على حياة الإنسان بصفة عامة وعلى الأمن بصفة خاصة( ), فإننا نتوقع أن ينجم عن ذلك التغير تطورات كبيرة في حجم ونوع الإجرام, علاوة على الزيادة المتوقعة نتيجة الضغط على الموارد وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الحياة بالنسبة للدول المختلفة, وبالتالي التأثير على العلاقة بين الدولة والأفراد, والعلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض, مما يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم بأنواعها المختلفة.

وقد أثبت المؤرخون وعلماء الأنثروبولوجيا أن التغيرات المناخية الماضية كان لها أثار

Empirical tests of the heat hypothesis, 1997,Journal of Personality and Social Psychology, Available on: https://doi.org/10.1037/0022-3514.73.6.1213

١) **Matthew Ranson : Crime, Weather, and Climate Change,** MOSSAVAR-RAHMANI CENTER for Business and Government, May 2012, Harvard Kennedy School, Available on : www.hks.harvard.edu/mrcbg

٢) تشير بعض الدراسات إلى تأثيرات محتملة للتغيرات المناخية على القطاع الأمني والعمل الشرطي, وذلك استناداً إلى ما ينعكس كأثر لها على الأوضاع الاجتماعية للأفراد, ويرى المتابعون أن أجهزة الأمن والشرطة في العالم متابعة هذه الأزمة عن كثب في ضوء التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأزمة المناخ على أجهزة الشرطة, حيث أن ارتفاع أسعار الغذاء سيفرض أعباء مالية متزايدة على أجهزة الشرطة لتوفير موارد مالية لإعاشة قوات الشرطة في المعسكرات وأماكن التدريب, ورفع رواتب العاملين لمواجهة الضغوط المتزايدة , علاوة على إعاشة نزلاء السجون التي تتولى أجهزة الشرطة إدارتها... الخ؛ ومن ناحية أخرى ستكون أجهزة الأمن والعمل الشرطي مطالبة لتطوير معدات الإنقاذ ومواجهة الطوارئ الناتجة عن هذه الظاهرة, أضف إلى ذلك ضرورة تدريب العاملين على إدارة الأزمات المتعلقة بالتغيرات المناخية, وما يتطلبه ذلك من برامج تطوير وتنسيق مع باقي الأجهزة المعنية بالتغيرات المناخية, مثل هيئة الأرصاد الجوية ومحطات الاستشعار عن بعد والرصد المبكر بالأقمار الصناعية, حتى تكون أجهزة الإنقاذ على استعداد للتدخل عند وقوع الأزمات. **اللواء/ حاتم فتحي حماد : التغير المناخي وأثره على أجهزة الأمن والشرطة**, مجلة الأمن العام- العدد ٢٥٦, أكتوبر ٢٠٢٢م, ص ٦١, ٦٢.

مهمة وبعيدة المدى على تطور المجتمعات البشرية بصفة عامة, وفي مقابل ذلك فإن تغير المناخ البشري المنشأ الحالي قد يكون له عواقب أكثر ضرراً( )، بالنظر إلى سرعة وتيرة التغير وتعقد الحياة الإنسانية أكثر من ذي قبل, مما يجعل التكيف البشري أقل احتمالا وأكثر كلفة( ).

وفي نفس الوقت, تشير دراسات أخرى إلى عدم المبالغة في التأثير المتوقع للتغير المناخي على الجرائم( )، وذلك بخلاف العديد من الأدبيات التي تؤكد النتيجة الأولى, وبعيداً عن التأثير المعترف به للطقس على السلوك الإجرامي( ).

وبصدد بيان العلاقة بين المناخ وحجم الجريمة يرى البعض أن هناك انفصالا بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية, على الرغم من تداخل العديد من الموضوعات محل الاهتمام المشترك, ففي الوقت الذي تتضح فيه الآثار البيئية للتغير المناخي بشكل جيد نسبياً, فإن تأثير

---

١) هناك إجماع علمي على أن تغير المناخ يعمل على تسريع حدة وتيرة الصدمات, وتساهم الزيادة في درجات حرارة سطح الأرض في حدة وتيرة كوارث أكثر تواتراً وشدة, كما يسرع من وتيرة الكوارث وحدتها مما يقوض من قدرة المجتمعات على التأقلم والتعافي, وقد أصبحت موجات الحرارة المتزامنة والجفاف المطول أكثر شيوعاً في أجزاء كبيرة من العالم, مع عواقب بيئية وبشرية ضارة؛ وبحلول عام ٢٠٢١ عانى أكثر من نصف الولايات المتحدة الأمريكية من الجفاف, ومن المرجح أن تتفاقم هذه الظروف في المستقبل بسبب تغير أنماط هطول الأمطار, كما شهدت إجزاء كبيرة من أمريكا الشمالية والجنوبية مستويات رطوبة التربة التي يتوقع أن تحدث مرة واحدة كل ٥٠ عاماً, مما يزيد من مخاطر حرائق الغابات, علاوة على ذلك يمكن أن يؤثر ذلك على نوع وشدة الجريمة بمرور الوقت, مما يؤكد أننا بحاجة إلى مجموعة من استراتيجيات التخفيف والتكيف والوقاية لتقليل الجريمة.

Robert Muggah: CLIMATE CHANGE AND CRIME IN CITIES, IGARAPE INSTITUTE/ AUGUST 2021, P. 2.

٢) **Dennis Mares : Climate Change and Crime: Monthly temperature and precipitation anomalies and crime rates in St. Louis, MO 1990 -2009**, Springer, Jan 2013, Crime Law and Social Change, Available on : www.researchgate.net/publication/257552823

٣) **Katie Nissen : EFFECTS OF CLIMATE CHANGE ON GLOBAL CRIME: 2003- 2016 PANEL DATA ANALYSIS**, Texas Christian University, May 2020, p. vii. Electronic published.

٤) **Cohn Ellen: Weather and Crime,** British Journal of Criminology 1990, 30(1): 51:64.

(ISSN: 2356 - 9492)

تغير المناخ على الجريمة لم يتضح بعد, ولم ينل الاهتمام الكافي على الرغم من أهميته, وعلى ذلك يكون التطور المنطقي لدراسة تأثير المناخ على حياة البشر أن يتم دراسة تأثيره على الجريمة( )[١].

وعلى جانب آخر, يشير البعض( ) إلى أن تغير المناخ[٢] قد يؤثر على الحسابات المنطقية للجناة المحتملين حول ارتكاب الجريمة أو عدم ارتكابها, وذلك بالنظر إلى النشاط الروتيني اليومي للأشخاص والتفاعل الاجتماعي, حيث يرى أن التغيرات المناخية يمكن أن تؤثر في حساب التكلفة (تكلفة ارتكاب الجريمة) والفوائد المحتملة للجاني والضحايا المحتملين, إذ يشجع الطقس المعتدل على الخروج في الهواء الطلق, مما يزيد من احتمالية مهاجمة المنازل لسرقة محتوياتها؛ كما يزيد من التفاعل والاحتكاك بين الأشخاص, مما يرجح زيادة الجريمة بشكل غير مباشر.

وهناك رأى آخر ينظر للعلاقة بين المناخ والجريمة من خلال علم السلوك وعلم الأعصاب Behavioral science and Neurology, بالاعتماد على البحث التجريبي, ومفاد هذا الرأي: أن التغيرات الصريحة في الطقس على المدى البعيد أو التعرض للملوثات يمكن أن تؤثر على التحكم الفردي, بما يؤدي إلى تغير السلوك البشري, حيث تؤثر درجات الحرارة على الإجهاد النفسي والسلوك العدواني وتزيد من الاستعداد لارتكاب الجريمة( )[٣].

ويلاحظ أنه من الصعوبة بمكان أن يتم رصد أثر التغيرات المناخية في عامل واحد دون بقية العوامل, فلا يمكن رصد أو ملاحظة أثر ارتفاع درجات الحرارة على السلوك الإنساني في معزل عن العوامل الأخرى, فلا يمكن الوقوف على هذا الأثر دون الأخذ في الاعتبار معدل هطول

---

[١] **Dennis Mares : Climate Change and Crime: Monthly temperature and precipitation anomalies and crime rates in St. Louis, MO 1990 −2009**, Op, Cit.

[٢] **Robert Muggah: CLIMATE CHANGE AND CRIME IN CITIES**, IGARAPE INSTITUTE/ AUGUST 2021, P. 4.

[٣]) **Robert Muggah: CLIMATE CHANGE AND CRIME IN CITIES,** Op, Cit, P. 5.

الأمطار مثلا, أو التغير المصاحب في الضغط الجوي أوفي سرعة الرياح,,, الخ, فربما تساعد هذه العوامل المصاحبة للتغير المناخي في الحد من أثر ارتفاع الحرارة على السلوك الإجرامي, وهو ما يحتم أن يتم توفير البيانات الجغرافية والجوية بشكل مستمر لإجراء أي تقييم أو رصد لأثر الظاهرة على الجريمة.

وقد أظهرت بعض الدراسات الأمنية الحديثة أن تغير المناخ البشري المنشأ وما يصحبه من ندرة الموارد قد يكون لهما تأثيرات كبيرة على الصراع السياسي والعنف, ووجدت بعض الدراسات آثاراً إيجابية قوية نسبياً بين الانحرافات في درجات الحرارة أثناء دورات النينو لانينا والصراعات الأهلية, وفيما يتعلق بالعنف بين الأشخاص لوحظت علاقة بين درجات الحرارة الموسمية وارتفاع معدلات هذه الجرائم نتيجة الارتفاع في درجات الحرارة المصاحبة لبعض المواسم أو الفصول, **وفيما يلي نعرض لنتائج بعض الدراسات:**

١- دراسة حالة لمدينة سانت لويس –الولايات المتحدة الأمريكية:(١)

في دراسة حالة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول أثر تغير المناخ على الجريمة, بالتطبيق على بيانات من مدينة سانت لويس ميزورى بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٩, وهي مدينة يسودها مناخ موحد(ثابت في جميع الأنحاء) كما أن بها معدلاً مرتفعاً نسبياً للجريمة, مما يجعلها نموذجاً لدراسة أثر التغير المناخي على السلوك الإجرامي, وتتمتع بمناخ متغير صيف

١) **Dennis Mares : Climate Change and Crime: Monthly temperature and precipitation anomalies and crime rates in St. Louis, MO 1990 –2009**, Springer, Jan 2013, Crime Law and Social Change, Available on : www.researchgate.net/publication/257552823

(ISSN: 2356 - 9492)

دافئ ورطب, وشتاء بارد, وتفيد الدراسة بأن تلك المدينة من المحتمل أن تتأثر بالظروف المناخية أكثر من غيرها, كما ترجح أن تنال المناطق المحرومة اقتصادياً قدراً أكبر من التأثر بالتغير المناخي.

وقد تم إجراء هذا الفحص على عدد من الجرائم الخطيرة (القتل والاغتصاب والسرقة والسطو وسرقة السيارات وجرائم الاعتداء على الملكية وجرائم العنف), وقد تم جمع بيانات تلك الجرائم من قاعدة بيانات الإبلاغ عن الجريمة الموحدة التابعة لإدارة شرطة سانت لويس, بينما تم الحصول على بيانات المناخ لنفس الفترة (اينار ١٩٩٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م) من المركز الوطني للبيانات المناخية.

وقد أظهر تحليل نتائج تلك الدراسة عدد من النتائج أهمها: أنه مع ارتفاع درجات الحرارة بصفة خاصة خلال أشهر الشتاء (شهر يناير من كل عام ١٩٩٠– ٢٠٠٩) بأكثر من ثلاث درجات مئوية فوق المتوسط الطبيعي يمكن أن يرتفع معدل الجريمة, وقد لوحظ أيضاً أن معدل الجرائم قد انخفض بشكل كبير في المدينة منذ منتصف التسعينات, كما هو الحال في العديد من المدن الأمريكية الكبرى, وذلك بخلاف حالات الشذوذ في درجات الحرارة خاصة خلال أشهر الشتاء؛ وفي ذات الوقت تشير الدراسة إلى وجود أثار لزيادة هطول الأمطار على نفس المدينة على السلوك الإجرامي, حيث يؤدي إلى خفض معدلات الجريمة.

ومن خلال ما يسمى تحليل السلاسل الزمنية يتم احتساب التغير في متوسط درجات الحرارة وكذلك هطول الأمطار لرصد العلاقة مع الجريمة, بغية فصل أثر التغيرات الموسمية الطبيعية عن أثر التغيرات المناخية الممتدة, لكن في نهاية الأمر لابد من النظر إلى آثار التغير مع غيره من العوامل التي يمكن أن تكون مساعدة كالظروف الاقتصادية والاجتماعية, والبطالة والفقر وخلافه, وذلك نتيجة تأثير هذه العوامل على الأنشطة الروتينية للأفراد.

وتنتهي هذه الدراسة إلى وجود صلة إيجابية قوية وعلاقة وطيدة بين تغير الظروف المناخية المحيطة والجريمة, وباستثناء جرائم الاغتصاب فإن جميع مؤشرات ارتكاب الجرائم الأخرى تفيد بوجود علاقة إيجابية بين درجة الحرارة والجريمة, ويتنبأ الكاتب بأن تزيد جرائم العنف

في المدينة محل الدراسة بمقدار ٥,٥٢٧ حادثة إضافية لكل شهر تكون فيه درجات الحرارة أعلى من المتوقع بدرجة واحدة, في حين يتوقع أن تزيد جرائم الاعتداء على الملكية بواقع ١١,٤٣٩ جريمة لكل شهر؛ كما يسوق نتائج تدلل على الارتباط بين الارتفاع في درجات الحرارة والجرائم محل الدراسة.

أما على مستوى هطول الأمطار, فتشير الدراسة إلى نتائج سلبية غير مهمة على الجريمة, وعلى سبيل المثال تقل عمليات السطو الشهرية في المتوسط بنسبة ٤٦,٩٥٣ مع زيادة هطول الأمطار الشهرية المتوقعة بوصة واحدة, وفي الوقت نفسه لا تتأثر جرائم القتل والاعتداء على الاشخاص بالزيادة في الأمطار الشهرية, وتنتهي الدراسة إلى القول بأنه من المرجح أن يكون لتغير المناخ أثر إيجابي على الجريمة, بما يعني زيادتها عن معدلاتها الطبيعية, وتوجه الدراسة صانعي القرار والسياسات إلى الحاجة الملحة إلى الحد من تغير المناخ.

٢- دراسة Matthew Ranson:(١)

توقعت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ارتفاع درجات الحرارة بنحو خمس درجات (٢,٨ درجة مئوية) بحلول عام ٢٠٩٩, مقارنة بدرجات الحرارة المسجلة في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩( )، استخدمت هذه الدراسّة مجموعة من البيانات الرسمية لتقدير العلاقة التاريخية بين المناخ والجريمة, بغرض التنبؤ بكيفية تأثير تغير المناخ على الانتشار المستقبلي للنشاط الإجرامي في الولايات المتحدة الأمريكية, وذلك اعتماداً على عمليات محاكاة للطقس المستقبلي.

وقد استخدم الباحث بيانات شهرية عن الطقس والجريمة لعدد ٢٩٧٢ مقاطعة أمريكية, في الفترة من عام ١٩٦٠ وحتى ٢٠٠٩م, واستمد بياناته عن الجريمة من وحدة الإبلاغ عن الجريمة

---

١) **Matthew Ranson : Crime, Weather, and Climate Change,** MOSSAVAR-RAHMANI CENTER for Business and Government, May 2012, Harvard Kennedy School, Available on : www.hks.harvard.edu/mrcbg

٢) تقرير اللجنة لعا م ٢٠٠٧.

(ISSN: 2356 - 9492)

الموحدة (UCR) بمكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي, وأجرى دراسته على عدد تسع جرائم هي (القتل العمد, القتل الخطأ, الاغتصاب, الضرب المشدد, الضرب البسيط, السرقة, السطو, سرقة المركبات..الخ), وقد تم دمج هذه المعدلات مع بيانات عن المناخ خلال فترة الدراسة مستقاة من مركز البيانات المناخية الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية.

وعقب انتهاء دراسته انتهى إلى بعض النتائج الهامة منها:

أولا: توثيق العلاقة بين أنماط الطقس الشهرية ومعدلات الجريمة, ومؤداها أن درجات الحرارة المرتفعة تؤدي إلى مزيد من الجرائم higher tem-peratures cause more crime.

ثانياً: أن تغير المناخ بصفة عامة سيؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة بشكل كبير, ووفقاً لهذه الدراسة فإن الولايات المتحدة يتوقع أن تشهد ٣٥٠٠٠ جريمة قتل إضافية, ٢١٦٠٠٠ حالة اغتصاب, ١,٦ مليون جريمة ضرب مشدد, ٢,٤ مليون جريمة ضرب بسيط, ٤٠٩٠٠٠ عملية سطو, ٣,٨ مليون حالة سرقة, ١,٤ مليون جريمة سرقة مركبات...الخ؛ وذلك بالمقارنة بإجمالي عدد الجرائم التي كانت ستحدث في الفترة من ٢٠١٠م وحتى ٢٠٩٩ في حال ارتفاع درجات الحرارة بواقع ٢ درجة مئوية ونصف, طبقاً لتقرير اللجنة الحكومية الدولية المنية بتغير المناخ.

ولم تقتصر دراسات الحالة على الولايات المتحدة الأمريكية فقط وإنما هناك دراسات أخرى أجريت على مناطق مختلفة من العالم, منها دراسة أجريت عام ٢٠١٦م, والتي فحص فيها آثار التغيرات المناخية في درجات الحرارة على جرائم القتل في عدد ٥٧ دولة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٢م, وانتهت الدراسة إلى أن زيادة درجة الحرارة العالمية بمقدار درجة مئوية واحدة, ترتب ارتفاعاً في نسبة جرائم العنف بواقع ٦% عن المعدل الطبيعي لتلك الجرائم( )[١].

ومن زاوية أخرى, ينظر الباحثون في علم الاجتماع والطبيعة إلى التغير المناخي باعتباره سبباً لمزيد من التلوث, والذي تربطه علاقة مع الجريمة, فهناك أدلة تشير إلى أن التعرض قصير المدى لبعض ملوثات الهواء يمكن أن يؤثر على الاستعداد للسلوك العدواني Aggressive

---

١) **Dennis M. Mares and Kenneth W. Moffett : Climate change and interpersonal violence : a global estimate and regional inequities,** 2016, Springer.

behavior, مما يحتمل معه الاندفاع إلى ارتكاب الجريمة, لكن ما تزال العوامل العصبية والفسيولوجية الكامنة التي من المحتمل أن تفسر لنا العلاقة بين الملوثات والسلوك الإجرامي قيد الدراسة والتحقيق بعناية.

ويؤيد فرضية تأثير التلوث على السلوك الإجرامي قضية فرضية الرصاص, حيث زعم مؤيدوها أن تصاعد الجرائم في جميع أنحاء الولايات المتحدة بين الستينات والثمانينات من القرن الماضي كان نتيجة لاستنشاق الشباب لعودام السيارات التي تعمل بالبنزين المحتوى على الرصاص, وكان الافتراض الأساسي في ذلك أن زيادة التعرض للرصاص قد تسببت في مشكلات تخص السلوك الشخصي للشباب, مما زاد من الاندفاعية والعدوانية, كما أدى إلى انخفاض في معدل الذكاء, وقد انتشرت تلك الفرضية بشكل كبير عقب انخفاض الجريمة في التسعينات من القرن الماضيو بعد أن بدأ استبدال الغاز الخالي من الرصاص بدلا من البنزين( )[١].

علاوة على ذلك هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى أن التعرض للملوثات مثل ثاني أكسيد الكربون يرتبط بارتفاع معدل حدوث الاضطرابات النفسية, كما تؤيد بعض الدراسات وجود آثار للملوثات على الشبكات العصبية للشباب, وتجدر الإشارة إلى تسجيل المدن التي أظهرت مستويات أعلى من التلوث مستويات أعلى من الجريمة, وقد جاء ذلك في مراجعة لتلوث الهواء شملت أكثر من ٩٣٦٠ مدينة أمريكية, تمت على مدار ٩ سنوات( )[٢].

كما أشارت دراسة أخرى لمؤشرات الهواء أجريت في لندن إلى أن إرتفاع مؤشر جودة الهواء بمقدار ١٠ نقاط قد أدى إلى زيادة معدلات الجرائم الإجمالية بنسبة ٠,٩% , وبعبارة أخرى

---

[١] **Robert Muggah: CLIMATE CHANGE AND CRIME IN CITIES**, IGARAPE INSTITUTE/ AUGUST 2021, P.7.

[٢] **Jackson G. Lu, Julia J. Lee, and Adam D. Galinsky : Polluted Morality: Air Pollution Predicts Criminl Actiity and Unethical Behavior**, Feb 2018, SAGE journals, Vol. 29, Issue 3.

(ISSN: 2356 - 9492)

كانت الجرائم أكثر انتشاراً في الأيام الملوثة, دون النظر لباقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية( ), وهو ما يعني: أن التعرض لمستويات مرتفعة من تلوث الهواء يرتبط بزيادة معدلات الجريمة.

ومن جماع كل نتائج كل هذه الدراسات والأبحاث التي أجريت لرصد أثر التغير المناخي على الجريمة بصفة عامة, يمكننا التأكيد على عدة نقاط هامة:

١- ثبوت العلاقة الطردية بين تغير المناخ والجريمة, فكلما تغيرت الظروف الجوية على المدى البعيد أدى ذلك إلى التأثير على معدلات الجريمة.

٢- أن العلاقة بين تغير المناخ والجريمة هي علاقة غير مباشرة, يلعب فيها تغير المناخ عاملا أساسياً, وارتفاع معدل الجرائم عامل تابع أو مترتب عليه.

٣- ضرورة تبني سياسات واعتماد استراتيجيات للحد من مسببات التغير المناخي, بما في ذلك تلوث الهواء, لما في ذلك من أثر في الحد من الجريمة.

٤- للدراسات البينية أهمية كبيرة في تسليط الضوء على أسباب تغير المناخ, وأثار هذا التغير وكيفية تحقيق المواجهة الناجعة والناجحة على كافة الأصعدة.

الخـــاتمـــــة

أصبحت قضية التغيرالمناخي من أهم القضاياالبيئية والاجتماعية بل وعلى الصعيد السياسي في عصرنا الحالي, محلياً وعالمياً,ويتأثر ملايين البشر والكائنات بالآثار السلبية لظاهرة

---

(١) **Malvina Bondy, Sefi Roth and Lutz Sager :Crime is in the air: the contemporaneous relationship between air pollution and crime,** LSE , The LONDON SCHOOL of ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, 2018,P, 17.

التغير المناخي تأثراً شديداً, وقد أكدت المنظمة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقاريرها المتتالية أنه إذا استمرت درجات حرارة الأرض في الارتفاع, فقد تصبح العواقب الناتجة عنه غير محتملة بالنسبة للبشر, ولن تكون نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية فقط في خطر, وإنما سيكون البقاء على قيد الحياة بالنسبة للكثيرين مهددا.

وقد تناولنا في هذا البحث بالدراسة والتحليل "**أثر التغيرات المناخية على الجريمة**", وقد ظلت هذه الأثار بعيدة عن الدراسة لفترة طويلة إلى أن لفتت الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة النظر إليها, فتعرض لها بعض الفقه بالدراسة والتحليل, بصفة خاصة الباحثون في نطاق علم الإجرام وعلم الاجتماع, وجاءت دراستنا للموضوع في ثلاث مباحث, تعرضنا في أولهما لبيان ماهية التغيرات المناخية, فأوضحنا مفهومها وتطورها, كما سلطنا الضوء على وقع هذه التغيرات وأثرها على مصر.

وتناولت الدراسة في الفصل الثاني منها ما يتعلقُ بالتأثير المحتمل لهذه التغيرات على حقوق الإنسان, فعرضَت إجمالا لأهمية حقوق الإنسان وأجيالها, كما تناولنا التأثير السلبي لهذه الظاهرة على هذه الحقوق, والذي يتجلى من خلال التأثير على التمتع بهذه الحقوق بشكل غير مباشر, بواسطة الضغط على الموارد الاقتصادية للدولة والدخل المقدر للأفراد, مما يزيد بشكل تبعي احتمالات ارتكاب الجرائم.

وتعرضنا في المبحث الثالث من الدراسة لإلقاء الضوء على تأثير التغيرات المناخية على السلوك الإجرامي, فعرضت الدراسة للفرق بين الطقس والمناخ, وكان لزاماً أن تعرض الدراسة للأدبيات التي تناولت العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي, ثم تعرضنا بالدراسة لأثر تغيرات المناخ (الطقس المعتاد لفترة زمنية طويلة) على السلوك الإجرامي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

١- اختلاف مفهوم الطقس عن مفهوم المناخ, حيث يقصد بالأول: قياس الظروف الجوية المحسوسة (مثل درجة الرطوبة ودرجات الحرارة وضغط الهواء وسرعة الرياح واتجاهها وغطاء

(ISSN: 2356 - 9492)

السحب وكمية الأمطار وما إلى ذلك) في وقت معين, والطقس بذلك يتغير من وقت لآخر, بل يمكن أن يتغير بشكل جذري من ساعة لأخرى؛ أما المناخ فيعنى الطقس المعتاد لفترة زمنية طويلة, قد تصل إلى آلاف السنين, وأقل فترة لقياسه تصل إلى ٣٠ عاماً.

٢- يقصد بالتغير المناخي : اختلال في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري, والذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي, والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على فترات زمنية متماثلة".

٣- لا تثير التغيرات المناخية التي تطرأ على النظام البيئي بسبب الطبيعة أية إشكالية, حيث تؤدي بشكل أو بآخر إلى تحقيق التوازن البيئي مرة أخرى, لكن التغيرات المناخية الناتجة عن الأنشطة البشرية والمرتبطة بالثورة الصناعية وما استتبعته من استخدام وقود من أنواع معينة هي التي تثير القلق إزاء هذه الظاهرة.

٤- أدرك العالم خطورة التغير المناخي منذ ما يزيد عن مائة عام, كان لوجود منظمة الأمم المتحدة دور كبير في توجيه الاهتمام لظاهرة تغير المناخ على المستوى الدولي والمجتمعي, وعلى الرغم من هذا الدور الفعال للمنظمة والتعاون الدولي إلا أنه يلاحظ على هذه الجهود : ضعف الآلية الإلزامية للالتزامات المترتبة على الدول نتيجة التوقيع أو التصديق عليها, ويترتب على ذلك الافتقار إلى العقوبات الرادعة التي تساهم في كفالة احترام الدول لأحكامها؛ فضلا عن صعوبة إجراء الموازنة بين مبدأ سيادة الدول وما يستتبعه من امكانية الانسحاب من المواثيق والبروتوكولات ذات الصلة بقضية المناخ, والالتزام بالضوابط والقيود الواردة بها؛ علاوة على ضعف الآليات الوطنية للتخفيف من الانبعاثات الضارة المسببة لتغير المناخ (ظاهرة الاحتباس الحراري).

٥- على المستوى المصري, أولت الدولة اهتماماً كبيراً لقضية تغير المناخ, فانضمت لاتفاقيات دولية وشاركت في المؤتمرات ذات الصلة بتغير المناخ, كما سعت بشكل كبير إلى التعاطى مع

هذه الأزمة العالمية من خلال إجراءات مؤسسية داخلية حققت نتائج مهمة وفاعلة في معالجة هذه الظاهرة.

٦- خلو قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩م من أي نص خاص بالحد من الانبعاثات الخاصة بالاحتباس الحراري, على الرغم من تضمن القانون نصوصاً متعددة تتعلق بالحماية من التلوث.

٧- يؤثر التغير المناخي بشكل غير مباشر على حقوق الإنسان, ويتحقق هذا التأثير السلبي من خلال ما تحدثه التغيرات المناخية من ضررٍ لحقوق جميع البشر وحرياتهم – ما لم تتخذ إجراءات جذرية تحُدُ منه على وجه السرعة–على الدخل القومي لكل دولة, وهو ما يؤثر بالتبعية على قدرة الدول المختلفة في الوفاء بمتطلبات أفرادها, ويؤدي ذلك بشكل غير مباشر إلى التأثير على العلاقة بين الدولة والأفراد.

٨- إن من شأن التغير المناخي أن يؤدي إلى ندرة الموارد, ومن ثم يمكن أن يزيد من حدة الصراع بين الأفراد وبعضهم البعض في الحصول على فرص العمل ومصادر الكسب, وهو ما يؤجج الصراع بينهم فيدفعهم إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المصلحة الخاصة, كالقتل والضرب والاغتصاب وجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة...إلخ, وهو بالتالي يؤثر على معدل الجريمة بشكل غير مباشر.

٩- اهتدى الغالبية العظمى من الفقهاء والباحثين في مجال الجريمة إلى قيام علاقة بين المناخ(الطقس) والسلوك الإجرامي, واعتمدوا في تقصي أثر تباين الطقس على الجريمة على الاحصاءات الجنائية, وبدا لهم من خلال نتائج تحليل هذه الاحصاءات الاختلاف في معدل الجرائم وفي أنواعها استناداً إلى تغير الطقس من منطقة لأخرى, وقد استخدموا أسلوب المقارنة بين

(ISSN: 2356 - 9492)

تلك الاحصاءات ونتائجها لإثبات أثر اختلاف الطقس على السلوك الإجرامي, وقد حاولوا تفسير العلاقة بين تغير الطقس والسلوك الإجرامي بنظريات مختلفة.

١٠- أثبت علماء الأنثروبولوجيا والباحثين في علم الإجرام أن التغيرات المناخية الماضية كان لها أثار مهمة وبعيدة المدى على تطور المجتمعات البشرية بصفة عامة, مما يستخلصُ منه ثبوت العلاقة الطردية بين تغير المناخ والجريمة, فكلما تغيرت الظروف الجوية على المدى البعيد أدى ذلك إلى التأثير على معدلات الجريمة.

١١- أن العلاقة بين تغير المناخ والجريمة هي علاقة غير مباشرة, يلعب فيها تغير المناخ عاملا أساسياً, وارتفاع معدل الجرائم عامل تابع أو مترتب عليه.

وبالنظر إلى هذه النتائج المستخلص من البحث يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

١-التأكيد على ضرورة التكاتف الدولي والمجتمعي للحد من مخاطر هذه الظاهرة والتكيف مع عواقبها وآثارها.

٢- التوصية بكفالة وسائل قانونية دولية لإلزام الدول المختلفة على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتقليل الانبعاثات والحد من مسببات التغير المناخي على المدى البعيد, وذلك لضمان فاعلية المواثيق والإجراءات الدولية المتخذة في هذا الشأن.

٣- نوصي بقيام المشرع المصري بصياغة وإصدار قانون الحياد المناخي, والذي يهدف إلى الحد من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري, والوصول بالانبعاثات من هذا النوع إلى الصفر, أسوة بالدول التي شقت طريقها في هذا الإطار, وتحقيقاً للفاعلية المطلوبة للمتابعة والمراقبة على الأجهزة المختلفة.

٤- التأكيد على أهمية الدراسات البينية في تسليط الضوء على أسباب تغير المناخ, وأثار هذا التغير وكيفية تحقيق المواجهة الناجعة والناجحة على كافة الأصعدة.

٥- يتعين على الدول المختلفة الاعتراف بالصلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان, إذ يجب التأكيد على احترام الدول لحقوق الإنسان والدعوة إلى الالتزام بالحماية الكافية لحقوق الإنسان في مواجهة مخاطر هذه الظاهرة, والحرص على ألا تأتي عمليات وإجراءات التكيف مع آثار الظاهرة على حساب حقوق الإنسان في أي دولة؛ كما يجب كفالة ضمانات أقوى لحقوق الإنسان في الاتفاقيات والبروتوكولات والقوانين التي تنظم تمويل التغير المناخي؛ وأخيراً وجوب إشراك منظمات ووكالات حقوق الإنسان بصفة عامة في المناقشات الخاصة بتغير المناخ والتكيف معه.

٦- ضرورة تبني سياسات واعتماد استراتيجيات للحد من مسببات التغير المناخي, بما فيذلك تلوث الهواء, لما فيذلك من أثر في الحد من الجريمة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية :

(ISSN: 2356 - 9492)

١- الأستاذة/ آمنة فايد: التغيرات المناخية في مصر, التداعيات وآليات التكيف, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, متاح على الموقع الالكترونيwww.acpss.ahram.or.eg:

٢- الأستاذة/ هبة الله أحمد سيد سليمان والأستاذ/ حسام الدين محمد عبد القادر أحمد: تأثير الانفتاح التجاري على انبعاثات الكربون في الولايات المتحدة والصين ومصر, المجلة العربية للإدارة, مجلد ٤٠, العدد الأول, مارس ٢٠٢٠.

٣- الدكتور/ أحمد أبو الوفا والدكتور/ عبد المنعم زمزم: حقوق الإنسان دولياً وفي القانون المصري, مطابع جامعة القاهرة, ٢٠٠٧.

٤- الدكتور/ أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية, الكتاب الأول- ٢٠١٤م, دار النهضة العربية, القاهرة.

٥- الدكتور/ أحمد قنديل : مصر واتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي – الطريق إلى عام ٢٠٢٠, مجلة كراسات استراتيجية, العدد ٢٧٤, ٢٠١٧, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, متاح على الموقع الالكتروني: www.acpss.ahram.org.eg

٦- الدكتور/ أحمد محمد السيد مرزوق, و الدكتور/ محمد أبو الحسن محمد علي: التغيرات المناخية وتأثيرعا على الدلتاوات – دراسة حالة للدلتا المصرية, أعمال المؤتمر الدولي حول "الآثار المحتملة للتغيرات المناخية على القارة الإفريقية", مايو ٢٠١٤, ص ١٢, متاح على الموقع الالكتروني: www.scholar.cu.edu.eg

٧- الدكتور/ أشرف توفيق شمس الدين: أصول علم الإجرام, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, ٢٠١٢.

٨- الدكتور/ حسين حنفي عمر: احترام حقوق الإنسان في المواثيق الدولية, دون تاريخ.

٩- الدكتور/ عصام أحمد محمد : الحق في البيئة كأحد حقوق الإنسان. بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي – القاهرة ١٩٩٣, حول مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة, درا النهضة العربية, ١٩٩٣.

١٠- الدكتور/ فتوح عبد الله الشاذلي: دراسات في علم الإجرام, الطبعة الأولى ١٩٩١, مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية.

١١- الدكتور/ محمد مؤنس محب الدين: علم الإجرام, دون ناشر, ٢٠٠٤.

١٢- الدكتور/ محمود أحمد طه: علم الإجرام "الظاهرة الإجرامية", كلية الحقوق جامعة طنطا, ٢٠١٨.

١٣- الدكتور/ محمود سلام زناتي: مدخل تاريخي لدراسة حقوق الإنسان, الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

١٤- الدكتور/ محمود شريف بسيوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان – المجلد الثاني (الوثائق الإسلامية والإقليمية), دار الشروق – القاهرة, الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

١٥- الدكتور/ محمود محمد فواز , والدكتور/ سرحان أحمد عبد اللطيف سليمان: دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر, المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي, عدد يونية ٢٠١٥, متاح على الموقع الالكتروني: www.researchgate.net/publication/283516139

١٦- الدكتور/ يسر أنور على, والدكتورة/ آمال عبد الرحيم عثمان: أصول علمي الإجرام والعقاب- الجزء الأول "علم الإجرام", دار النهضة العربية, ١٩٩٩.

١٧- الدكتورة/ إنجي أحمد عبد الغني مصطفى: الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد, العدد الثالث, يوليو ٢٠١٩. متاح على الموقع: www.jocu.journals.ekb.eg

(ISSN: 2356 - 9492)

١٨- الدكتورة/ نادية ليتيم: تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية, – دراسة تحليلية نقدية, مجلة كلية القانون الكويتية العالمية- السنة العاشرة- العدد ١, ديسمبر ٢٠٢١.

١٩- الدكتورة/ هبة الله أحمد مختار طه: أثر التغيرات المناخية على النشاط السياحي في مصر. دراسة لدور المؤسسات الرسمية, Journal of Tourism, Hotels and Heritage, Vol .2, No ..١, ٢٠٢١

٢٠- كلمة الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور في افتتاح المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي – القاهرة ١٩٩٣, حول مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة, درا النهضة العربية, ١٩٩٣.

٢١- اللواء/ حاتم فتحي حماد : التغير المناخي وأثره على أجهزة الأمن والشرطة, مجلة الأمن العام- العدد ٢٥٦, أكتوبر ٢٠٢٢م.

ثانياً: المراجعباللغةالانجليزية:

١) Agnew, R: Dire forecast: A theoritical model of the impact of climate change from acriminological perspective, Theoritical criminology,2011, vol.16 (1).

٢)Anderson, Craig A, Bushman, Brad J, Groom, Ralph W: Hot years and serious and dealy assault: Empirical tests of the heat hypothesis, 1997, Journal of Personality and Social Psychology, Available on: https://doi.org/10.1037/0022-3514.73.6.1213

٣)Climate Institute (2017). Deforestation and climate change. Available on: http://climate.org/deforestation-and-climate-change/

٤)Cohn Ellen: Weather and Crime, British Journal of Criminology 1990, 30(1): 51:64.

٥)Dennis Mares : Climate Change and Crime: Monthly temperature and precipitation anomalies and crime rates in St. Louis, MO 1990 -2009, Springer, Jan 2013, Crime Law and Social Change, Available on : www.researchgate.net/publication/257552823

٦)Dennis M. Mares and Kenneth W. Moffett : Climate change and interpersonal violence : a global estimate and regional inequities, 2016, Springer.

٧)Esra KADANALI and Omer YALCINKAYA : EFFECTS OF CLIMATE CHANGE ON ECONOMIC GROWTH: FROM 20 BIGGEST ECONOMICIES OF THE WORLD, Romanian Journal of Economic Forecasting- XXIIII(3)2020.

٨)FAO, Agriculture and Climate Change: Challenges and Opportunities at the Global and Local Level - Collaboration on Climate-Smart Agriculture (Rome, 2019) on: www.fao.org/3/CA3204EN/ca3204en.pdf

٩)Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, United Kingdom, Cambridge. University Press, 2007).

١٠) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Impacts, Adaptation,and Vulnerability. Part A: Global and Sectoral Aspects. Contribution of Working Group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge,.United Kingdom, Cambridge University Press, 2014).

١١) Intergovernmental Panel on Climate Change, Climate Change 2014: Synthesis Report.

(ISSN: 2356 - 9492)

١٢) Jackson G. Lu, Julia J. Lee, and Adam D. Galinsky : Polluted Morality: Air Pollution Predicts Criminl Actiity and Unethical Behavior, Feb 2018, SAGE journals, Vol. 29, Issue 3.

١٣) John H. Knox: HUMAN RIGHTS PRINCIPLES AND CLIMATE CHANGE, Electronic Copy, Available on: https://ssrn.com/abstract=2523599

١٤) Karel Vasak, "Human Rights: A Thirty-Year Struggle: the Sustained Efforts to give Force of law to the Universal Declaration of Human Rights", UNESCO Courier 30:11, Paris: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, November 1977.

١٥) Katie Nissen : EFFECTS OF CLIMATE CHANGE ON GLOBAL CRIME: 2003-2016 PANEL DATA ANALYSIS, Texas Christian University, May 2020, p. vii. Electronic published.

١٦) Marcos Orellana: Climate change, sustainable development and the clean development Mechanism, in Realizing the Right to Development, (United Nations publication), on: www.ohchr.org/Documents/Issues/Development.pdf

١٧) Malvina Bondy, Sefi Roth and Lutz Sager :Crime is in the air: the contemporaneous relationship between air pollution and crime, LSE , The LONDON SCHOOL of ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, 2018.

١٨) Matthew Ranson : Crime, Weather, and Climate Change, MOSSAVAR-RAHMANI CENTER for Business and Government, May 2012, Harvard Kennedy School, Available on : www.hks.harvard.edu/mrcbg.

١٩) McDonald, M: Discourses of climate security. Political geography - 2013, vol.33.

٢٠) OECD: The Economic Consequences of Climate Change, OECD publication, paris, 2015, Available on:

https://dx.doi.org/10.1787/9789264235410-en

٢١) OXFAM :Suffering the science: climate change, people and poverty. Oxfam policy and practice: climate change and resilience, (2009). vol. 5(2), p.53-113.

٢٢) Richard S.J. Tol: The Economic Effects of Climate Changes, Journal of Economic Prespectives, April 2009, Volume 23- Number 2- Spring 2009.

٢٣) Robert Muggah: CLIMATE CHANGE AND CRIME IN CITIES, IGARAPE INSTITUTE/ AUGUST 2021.

٢٤) Secretary-General, "The highest aspiration: a call to action for human rights", remarks made to the Human Rights Council on 24 February 2020. On: www.un.org/sg/

٢٥) Simon Caney: Climate change, Human Rights, and Moral Thresholds, Oxford 2010, Global Justice and Future Generations.

٢٦) UNEP , SABIN CENTER FOR CLIMATE CHANGE LAW, COLUMBIA LAW SCHOOL: CLIMATE CHANGE and HUMAN RIGHTS, December 2015.

٢٧) UNEP , SABIN CENTER FOR CLIMATE CHANGE LAW, COLUMBIA LAW SCHOOL: CLIMATE CHANGE and HUMAN RIGHTS.

٢٨) UNICEF, Thirsting for a Future: Water and Children in a Changing Climate (New York,2017). on: www.unicef.org/media/49621/file/UNICEF_Thirsting_for_a_Future_ENG.pdf

(ISSN: 2356 - 9492)

٢٩) Wheather & Climate (s.d.). Deforestation. Available on:

http://www.climateandweather.net/globalwarming/deforestation.html

5)WHO (2017). Climate change and health. Available on:

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs266/en/

٣٠) WHO, "Climate change and health", 1 February 2018, Available on:

www.who.int/.news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health

ثالثا: مراجع باللغة الفرنسية:

١) **Gilles Ramsten : Une brève histoire du climate de la terre, Reflets de la Physique**. à: https://www.rfletsdelaphysique.fr

٢) Gérard Mégie et Jean Jouzel: Le changement climatique, Histoire scientifique et politique, scénarios futures, La Météorologie- n.42, January 2011.

٣) Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat Rapport 2014.

٤)Karolan Jeffrey: Les changement climatiques dans les médias québécois: Une exploration de la responsabilité environnementale des citoyens sous la perspective de la criminologie verte, Ecole de criminologie, Université de Montréal, Aout 2017.

٥)Nigel South et Rob White: L'émergence et l'avenir de la criminologie environnementale The Emergence and Futures of Green Criminology La emergencia y el future de la criminología medioambiental, Criminologie, Vo. 49, n.2, automne 2016 Criminalité environnementale; Les Presses de l'Université de Montréal, 2016, p. 15–44.

٦)Stefan C. Aykut et Amy ahan: Les Négociations Climatiques: Vignt Ans d'aveuglement? Ceriscope Environnement, 28/1/2015.à:

https://ceriscope.sciences-po-fr/environnement/content/part3

٧)Tim William: Négociation sur les Changements Climatiques: La Convention – Cadre des Nations Unies sur les Changements Climatiques en Contexte, Bibliotheque du Parlement, Canada, 7 janvier 2014.

فهرس البحث

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٣
التعريف بالموضوع	٥

(ISSN: 2356 - 9492)

أهمية الموضوع	٨
اشكالية الدراسة	٩
منهج وخطة الدراسة	١٠
المبحث الأول : التغير المناخي (مفهومه– تطوره)	١٢
المطلب الأول: مفهوم تغير المناخ والآثار المترتبة عليه.	١٣
المطلب الثاني: تطور ظاهرة التغير المناخي.	٢٤
المطلب الثالث: التغيرات المناخية وآثارها على مصر.	٣٥
المبحث الثاني: التغير المناخي وحقوق الإنسان	٤٣
المطلب الأول: أجيال حقوق الإنسان	٤٥
المطلب الثاني: التأثير السلبي للتغير المناخي على حقوق الإنسان وأثره على الجريمة	٤٨
المبحث الثالث: التغير المناخي والجريمة	٥٧
المطلب الأول: العلاقة بين الطقس والسلوك الإجرامي	٦٠
الفرع الأول: تأكيد أثر الطقس على السلوك الإجرامي.	٦١
الفرع الثاني: محاولات تفسير العلاقة بين الطقس والسلوك	٦٤

الإجرامي	
المطلب الثاني: العلاقة بين المناخ والسلوك الإجرامي	٦٩
الخاتمة	٨٠
قائمة المراجع	٨٥
فهرس البحث	٩٣